دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط " رؤية تحليلية "*

دكتور أحمد عبد الفتاح الزكي

مقدمة

يلعب التعليم بجميع مراحله – وبصفة خاصة التعليم الجامعي – دورًا مهمًا في تنمية المجتمع، حيث يحتاج بناء المجتمع المنتج إلى توفير القوة البشرية المؤهلة والقادرة على الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هنا تحرص الدولة على وضع التعليم في طليعة أولوياتها باعتباره ركيزة لتحقيق التقدم ومواجهة تحديات العصر في مختلف صورها، ولذلك فمما لا شك فيه أن قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها وأداء رسالتها في بناء وتنمية المجتمع تتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي تتمثل في ثلاث وظائف أساسية وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والمؤكد أن نجاح الجامعة في أداء هذه الوظائف يعني زيادة قدرتها على تخريج أفراد مؤهلين تأهيلاً جيدًا ، قادرين على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، حيث إن التعليم الجامعي لم يعد مجرد وسيلة للحصول على شهادة معتمدة تجيز صاحبها للعمل في وظيفة ما، ولكنه يهدف إلى تخريج أفراد يمتلكون القدرة على الإبداع والتجديد والإثبات الفعلي بالاستفادة مما تلقوه من دراستهم الجامعية (١).

وتُعد الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، وهي باعتبارها مؤسسة اجتماعية تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف كما أنها تتأثر بما يُحيط بها من أوضاع وظروف تفرضها حركة المجتمع، هذه الصلة الوثيقة بين الجامعة والمجتمع تفرض على الجامعة أن تُحدث دائمًا في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، وكلما كانت الجامعة أكثر التحامًا بمجتمعها كانت أكثر قدرة على تحقيق وظائفها والاستجابة لمطالب المجتمع منها، وهذه الصلة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به في مختلف المجالات (٢).

ويبدو واضحًا أن هناك اتفاقًا حول طبيعة الجامعة لأنها تمثل مجتمعًا علميًا يهتم بالبحث عن الحقيقة ولأن وظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، ومن الملاحظ أن هناك علاقة بين كل من هذه الوظائف الثلاث للجامعة وبين جانب أو أكثر من جوانب التنمية؛ أما وظيفة التعليم التي تقوم بها الجامعة فتعد العملية التي تستطيع هذه المؤسسة من خلالها الإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة وهذه بدورها تعني تمكين الجامعة من أداء وظيفتها في تنمية الموارد البشرية، كما أن البحث العلمي له أهمية مساوية في عملية التنمية أيضًا ، وقد أعطيت الأبحاث سواء كان ذلك في مفهومها

---

* مدرس أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة فرع دمياط

التطبيقي أم الأساسي المرتبة العليا في سلم الأولويات في كثير من البلدان وخاصة في البلدان المتقدمة، وكما عهد إلى الجامعة بمهمة التعليم التي تؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة ، أنيطت بها أيضًا مسئولية الأبحاث التي تعد الأداة الرئيسة لإثراء المعرفة وتقدمها، وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها، وتعد وظيفة خدمة المجتمع من أهم الوظائف الثلاث التي تؤديها الجامعة، ومن هذه الوظيفة يتم انفتاح الجامعة على المجتمع الذي تنتمي إليه، ومن خلالها يتم التفاعل بينها وبينهم (٣).

وقد تعاظم مبدأ توجيه العلم لخدمة المجتمع حيث تقوم الجامعة بدراسة واقع المجتمع وقدراته وطاقاته وإمكاناته والتعرف على ثقافته والظواهر السائدة فيه، وشكل العلاقات الاجتماعية الحاكمة بين أفراده، لتصل إلى درجة مقبولة من التجاوب والتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود المجتمع، ومن ثم تستغل إمكاناتها العلمية الحديثة والمتطورة في خدمة مجتمعها لتنمية أفراده والنهوض بالمجتمع ذاته إلى درجة متقدمة على سلم التقدم الحضاري، وتتفاوت درجة تقديم هذه الخدمات وفقًا لإمكانات كل جامعة وظروفها ومدى اتصالها بالمجتمع وانفتاحها عليه، بل أصبح تقييم الجامعة في أدائها يرتبط بمدى انفتاحها على المجتمع وسعيها للتعرف على مشكلاته وتوفير الحلول لعلاجها، كذلك التعرف على احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها (٤).

وهناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود علي المجتمع من خلال انخراط مؤسسات التعليم العالي في قضاياه حيث يمكن أن يستفيد المجتمع من خبرة الجامعات في مجال التعليم والبحث وتطبيق تلك الخبرات في مواجهة مشكلات المجتمع والتحديات التي تعصف به، كما أن برامج العمل التطوعي التي يتلقاها الطلاب تكسبهم قيمة خدمة المجتمع كما أنها تعود بالفائدة في الوقت نفسه علي المجتمع الذي يتلقي تلك الخدمات التطوعية(٥).

ومن ناحية أخري يمكن أن تستفيد مؤسسات التعليم الجامعي من خلال ما تقوم به من برامج لخدمة المجتمع بالعديد من الفوائد منها:(٦)

- سد الفجوة القائمة بين المجتمعات ومؤسسات التعليم الجامعي .
- توفير آليات يمكن من خلالها أن تسهم مؤسسات التعليم الجامعي في تقديم خدمات للمجتمع من خلال تطبيق المعرفة النظرية واستغلال مهارات أعضاء هيئة التدريس.
- تغيير التصورات الخاطئة عن مؤسسات التعليم الجامعي وتحويلها إلي تصورات إيجابية.
- تحسين وتطوير المناهج الحالية.
- إتاحة الفرصة للبحوث التي تركز علي المشكلات التي تواجه المجتمع.
- توفير مصادر جديدة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي.

وتتعدد مجالات خدمة المجتمع التي يمكن أن تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حالات ومشكلات المجتمعات، كما تتعدد بتعدد الجامعات التي توجه إليه تلك الخدمات، فهناك من يرى أن مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات يجب أن تشتمل على البحث وتقديم الاستشارات والمساعدة في صياغة القوانين والتشريعات والتدريس وإقامة الحلقات الدراسية وتبادل الأساتذة وتجنيد خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس لتحقيق خدمة للبيئة المحلية المحيطة بالجامعة، وهناك من يرى أن خدمة المجتمع تتمثل في برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر وتقديم المشورة للقيادة العليا في المجتمع وتقديم النقد الفني في كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (٧).

مشكلة البحث

يمكن النظر إلي طبيعة الغرض من التعليم الجامعي من زوايا مختلفة تظهر في ثلاثة تصورات شهيرة عن التعليم العالي وهي أنه برج عاجي ivory tower أو محطة لخدمة المجتمع social service station أو سوق ثقافي culture mart ، ويتسم كل مفهوم من المفاهيم السابقة بتعريف مختلف لخدمة المجتمع ومنظور مختلف لطبيعة تلك الخدمة وحجم دورها ووظيفتها في التعليم الجامعي فخدمة المجتمع مثلا يمكن أن تقدم من خلال القيام بالتعليم والبحث أو من خلال القيم التي تبثها الجامعة أو من خلال النقد الاجتماعي أو من خلال حل مشكلات المجتمع أو التفاعل مع قضايا المجتمع، وكل شكل من أشكال الخدمة تلك لها من يدافع عنها ويؤيدها في الأدبيات التاريخية والمعاصرة حول التعليم الجامعي(٨).

وتؤكد العديد من الدراسات تعاظم المسؤليات الواقعة على عاتق التعليم الجامعي نحو المجتمعات التي يوجد فيها وتشير إلي أن تضمين مفاهيم خدمة المجتمع في برامج الدراسة تعود بالعديد من الفوائد منها :(٩)

- زيادة الالتزام نحو المجتمع ومساعدة الآخرين.
- تعزيز القدرة القيادية لدي الطلاب.
- زيادة الثقة بالنفس وتقدير الذات .
- تحسن التفكير النقدي والاتصال ومهارات حل الصراع.
- عرض الفرص المهنية لمساعدة الطلاب غلي تحديد أهدافهم المستقبلية.

ومما لا جدال فيه أن الجامعة تُسهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج، من هنا يتضح أن الجامعة من ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه، ومسئوليتها في هذا أضخم في الدول النامية؛ لأن عليها الإسراع بمعدل النمو لتعوض ما فاتها، وهي هنا تعمل بموارد محدودة وفي مناخ غير مشجع على عكس الجامعة في الدول المتقدمة حيث تعمل

في واقع يعطيها دفعة قوية وفي مناخ يدعمها وبهذا يصبح العبء أكثر على جامعات المجتمعات النامية في إعداد الكوادر البشرية الضرورية للنهوض بهذه المجتمعات(١٠).

ورغم ذلك تؤكد نتائج العديد من الدراسات ضعف قيام الجامعات المصرية بدورها في خدمة المجتمع المحلي والعمل على تنميته وتدني هذا الدور رغم الإمكانات العديدة التي تتوافر بالجامعات كما يتضح أن علاقة الجامعات بالمجتمع لا تزال محدودة وغير مؤثرة وليست على المستوى المطلوب الذي يتناسب مع إمكانات الجامعات واحتياجات المجتمع في الوقت ذاته.

فعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات المصرية أصبحت حقيقة واقعية ، وأمراً ملموساً في حياة الجامعة ، بعد أن أصبح لها هيكل وظيفي مسئول عنها – سواء على مستوى الجامعة ، أو على مستوى الكليات – فإن أداء الجامعة لتلك الوظيفة لا يتكامل مع أدائها في الوظيفتين الأخريين بالإضافة إلى ذلك فإن النشاط الذي تقوم به الجامعة في خدمة المجتمع لا يزال محدود النطاق أو معدوم في أغلب الأحيان فضلاً عن أن هذه الوظيفة لا تزال تحتل مركزاً متدنياً من أولويات الجامعة قياساً إلى وظيفتي " التدريس " ، " والبحث العلمي " على الرغم من أهميتها في دعم جهود التنمية بالمجتمع (١١).

وعلى الرغم من أهمية دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا الدور ، تتمثل في أنه لا يزال حتى الآن يتسم بقلة الفاعلية في النهوض بالمجتمع المحلي ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب والعوامل منها : (١٢)

١. ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

٢. قلة ارتباط البحث العلمي بحاجات المجتمع ومشكلاته.

٣. الافتقار إلى سياسة واضحة للمشاركة في خدمة المجتمع.

٤. قلة الوعي بمفهوم خدمة المجتمع.

٥. الافتقار إلى حوافز مناسبة للمشاركة في خدمة المجتمع.

٦. افتقاد الثقة بين مؤسسات المجتمع والجامعة.

في حين أرجعت بعض الدراسات ضعف دور الجامعات المصرية في أداء هذه الوظيفة لعدة عوامل منها: (١٣)

١. غياب فلسفة واضحة لوظيفة خدمة المجتمع.

٢. ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومراكزها المتخصصة من جهة ، وبين المؤسسات والهيئات الإنتاجية والخدمية في المجتمع من جهة أخرى.

٣. نقص التمويل اللازم والمناسب لتحقيق وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع.

٤. عدم وجود آلية فاعلة لخلق الطلب على الخدمات البحثية، وحصر المشكلات الميدانية من القطاعات المختلفة، وتسويق النتائج البحثية لدى الفئات المستهدفة.

وتعد محافظة دمياط من الأقاليم التي تحتضن مؤسسات التعليم الجامعي منذ أكثر من ثلاثين عاما حيث أنشئت كلية التربية بها في عام ١٩٧٦، كما يوجد بالمحافظة عدد من الكليات التي تنتمي إلي جامعتين هما جامعة الأزهر وجامعة المنصورة، وقد صدر قرار جمهوري بإنشاء فرع لجامعة المنصورة بدمياط اعتبارا من عام ٢٠٠٧، كل ما سبق يستدعي دراسة دور تلك المؤسسات الجامعية في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط من أجل الوقوف على واقع هذا الدور ومن ثم تقديم تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية

١. ما الدور الذي ينبغي أن يلعبه التعليم الجامعي في خدمة المجتمع ؟

٢. ما واقع دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط ؟

٣. ما التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط؟

أهداف البحث

يسعي البحث الحالي إلي تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف علي طبيعة الدور الذي ينبغي أن يلعبه التعليم الجامعي في خدمة المجتمع المحلي.

٢. التعرف علي واقع دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط .

٣. وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث الحالي في بعدين متكاملين:-

الأول : يتعلق بمحاولة استجلاء طبيعة دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع المحلي وواقع أداءه لهذا الدور ، وانتهاءً بتقييم الأنشطة المختلفة التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط.

الثاني : يرتبط بما يتوصل إليه البحث الحالي من تصور مقترح يمكن الإفادة منه في تفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط ، كما أن هناك العديد من الجهات التي يمكن تستفيد من نتائج البحث الحالي مثل مؤسسات المجتمع المحلي بمحافظة دمياط والقائمين على التعليم الجامعي بالمحافظة وأعضاء هيئة التدريس ،(وذلك في إطار

النظرة الشمولية والتكاملية لفعالية تأثير التعليم الجامعي في ديناميات المجتمع وصولاً إلى أهداف التنمية المأمولة).

منهج البحث

للإجابة على أسئلة البحث وتحقيقاً لأهدافه فسوف يعتمد على المنهج الوصفي الذي يهتم برصد الواقع ووصف الظاهرة ، كما تحدث في الواقع الفعلي لها ، ثم تحليل وتفسير هذا الواقع وذلك بهدف:

١. جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بدور الجامعة في خدمة المجتمع، وبطبيعة أداء الجامعة لهذا الدور.
٢. رصد وتقييم الأنشطة المختلفة التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط.
٣. في ضوء نتائج تحليل البيانات يتم وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط.

مصطلحات البحث

- يعرف الدور لغة بأنه الطبقة من الشئ المدار بعضه فوق بعض وهو أيضاً النوبة.
واصطلاحا : هو مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة.([١٤])
- ويعرف دور الجامعة في خدمة المجتمع بأنها كل ما تقدمه الجامعة فعلياً من خلال تنظيماتها ، ووحداتها المختلفة من برامج وخدمات وأنشطة ترتبط بمجالات التعليم المستمر والتدريب والبحوث التطبيقية والاستشارات للقطاعات المختلفة خارج إطار الجامعة أفراداً ومؤسسات بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية مرغوبة ([١٥])
- كما يمكن تعريف مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع بأنه نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتستفيد الجامعة في ذلك من بحوثها النظرية والتطبيقية التي تجرى لهذا الغرض، وتعتمد في ذلك على إمكاناتها المادية والبشرية، وقد تستفيد من مؤسسات اجتماعية أخرى ([١٦]).

دراسات سابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت دور الجامعة بمختلف مؤسساتها في مجال خدمة المجتمع:

دراسة محمد مالك سعيد (١٩٩٠) : ([١٧])

بعنوان " برامج خدمة المجتمع الجامعية دراسة مقارنة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة " واستهدفت الدراسة التعرف علي أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة التي تقوم عليها برامج

خدمة المجتمع والتعليم المستمر وكذلك التعرف علي أهداف ومجالات برامج خدمة المجتمع بمراكز خدمة المجتمع بجامعة القاهرة وجامعة الكويت وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وخلصت الدراسة إلي وضع بعض المقترحات التي تسهم في النهوض ببرامج خدمة المجتمع في المراكز الثلاث من خلال الدراسة التحليلية المقارنة في ضوء أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة التي تقوم عليها هذه البرامج.

دراسة أحمد ربيع عبد الحميد (١٩٩٦) : ([١٨])

بعنوان " دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع ، دراسة مطبقة على جامعة المنصورة " واستهدفت الدراسة التعرف علي دور الجامعة في مواجهة مشكلات المجتمع مع الإشارة إلي الخدمات التي تقدمها جامعة المنصورة لمؤسسات المجتمع المحلي وقد اكتفت الدراسة بالتركيز علي كليات الجامعة بالمنصورة كما استهدفت وضع تصور مقترح شامل لما ينبغي أن تكون عليه الخدمات التي تقدم للمجتمع من قبل الجامعة ، وخلصت الدراسة إلي وضع بعض المقترحات والتوصيات في ثلاثة جوانب ، جانب فكري وجانب تشريعي وجانب تنظيمي وإداري.

دراسة رمزي أحمد مصطفي (١٩٩٦) :([١٩])

بعنوان " دور التعليم الجامعي في التنمية الزراعية دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ " واستهدفت الدراسة التعرف علي دور التعليم الجامعي في التنمية الزراعية من خلال دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ كما هدفت إلي التعرف علي دور البحث العلمي الزراعي في تحقيق تلك التنمية والوقوف علي دور أجهزة الحكم المحلي بالمحافظة في تحقيق التنمية الزراعية، وقد أكدت نتائج الدراسة إلي أن أنشطة البحث العلمي الجامعي في مجال التنمية الزراعية ضعيفة وبعيدة عن واقع التنمية الزراعية وأن البحث العلمي الجامعي بالمحافظة لم يجد سبيله للتطبيق علي البيئة المحلية بمحافظة كفر الشيخ وأن أنشطة أجهزة الحكم المحلي بالمحافظة ضعيفة وغير فعالة في التنمية الزراعية ، واختتمت الدراسة بنموذج مقترح لشكل العلاقة بين البحث العلمي الزراعي وأجهزة الحكم المحلي لتحقيق التعاون بينهما وللتغلب علي المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية بالمحافظة ، ثم إستراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية بالمحافظة .

دراسة زينب عبد النبي محمد (١٩٩٦) : ([٢٠])

بعنوان " دور جامعة قناة السويس في خدمة المجتمع المحلي " واستهدفت الدراسة التعرف علي مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة قناة السويس ، ومدى ملاءمة برامجها وأنشطتها لاحتياجات أفراد المجتمع وتحديد الدور الذي تقوم به جامعة قناة السويس في مجال خدمة المجتمع ، مع توضيح الصعوبات التي تعوقها عن تحقيق دورها ، وقد انتهت الدراسة إلى أن وحدات الجامعة غير قادرة على القيام بوظيفتها الامتدادية على النحو المنشود لتوافر عدة جوانب سلبية ، منها ضعف قنوات الاتصال بين أجهزة ومؤسسات المجتمع المحيطة بها وندرة متابعة أجهزة الجامعة

للبرامج التي تقدمها في مجال خدمة المجتمع وضعف مصادر التمويل الكافي لوضع الخطط وتنفيذ البرامج.

دراسة Perold & Omar (١٩٩٧) : ([٢١])

بعنوان " واقع خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا " واستهدفت الدراسة تحليل واقع خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا مقارنة مع تجارب تسع دول أخري وعرضت لبرامج خدمة المجتمع في جنوب أفريقيا من الماضي وحتي المبادرات الحالية وأشارت إلي التحديات التي تواجه التعليم العالي في مجال خدمة المجتمع، وقد خلصت الدراسة إلي أن خدمة المجتمع أصبحت السمة المميزة لكثير من استراتيجيات التعليم العالي التي تسعي إلي الاستجابة إلي احتياجات المجتمع وأن المستفيد الأول في معظم تلك البرامج هم أفراد المؤسسة أي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأن زيادة أنشطة خدمة المجتمع تعتمد بشكل أساسي علي التوفيق بين الموارد والاحتياجات وأن التمويل الخارجي ضروري من أجل دفع تلك الأنشطة للأمام.

دراسة ناجي عبد الوهاب (١٩٩٩) : ([٢٢])

بعنوان " دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة دراسة ميدانية " واستهدفت الدراسة التعرف على مكانة وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بين أهداف الجامعة ووظائفها والوقوف على واقع القطاعات الإنتاجية والخدمية في بعض محافظات إقليم جنوب الوادي، ودور الجامعة بإمكاناتها المادية والبشرية في تلبية احتياجاتها والتعرف على مدى توافر بعض الأنشطة التي يمكن أن تقدمها جامعة جنوب الوادي لخدمة بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية ومحاولة التعرف على بعضالمعوقات التي تحد من دور جامعة جنوب الوادي في خدمة المجتمع والبيئة ، وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أنه توجد بعض المعوقات التي يمكن أن تحد من دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، ويتطلب ذلك إيجاد بعض المعايير المناسبة لتقويم جهود الجامعات في هذا المجال ، للتغلب على هذه المعوقات كما توجد بعض مظاهر القصور في الأنشطة التي يمكن أن تقدمها جامعة جنوب الوادي لبعض القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وتتضح هذه المظاهر في أنشطة التدريب والتعليم المستمر أكثر منها في الأنشطة البحثية ، كما تتضح في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، أكثر منها في قطاعي التعليم والمعلومات ، كذلك توجد بعض الأنشطة الفردية ، وغير الملموسة التي تتم خارج نطاق الجامعة لخدمة بعض القطاعات .

دراسة جبل حامد حسن (٢٠٠٠) : ([٢٣])

بعنوان " إدارة مشروعات خدمة المجتمع وتنمية البيئة في جامعة طنطا " واستهدفت الدراسة التعرف على المشروعات التي تقدمها جامعة طنطا لخدمة المجتمع والوقوف على مشروعات إدارة خدمة المجتمع بجامعة طنطا والتعرف علي أهم المعوقات الإدارية التي تحول دون قيام المشروعات التي تقدمها الجامعة لخدمة المجتمع ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود بعض المعوقات الإدارية التي

تواجه الجهاز الإداري لمشروعات خدمة المجتمع في الجامعة مثل ندرة الكوادر البشرية القادرة على التخطيط وقلة الدراسات الميدانية التي تجرى للتعرف على احتياجات المجتمع ووجود بعض الصعوبات في قياس المؤشرات الدالة على نجاح عملية التنفيذ .

دراسة أسياد محمد عوض (٢٠٠٣) : ([٢٤])

بعنوان " دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في خدمة المجتمع في ضوء التحديات التربوية المعاصرة دراسة ميدانية " واستهدفت الدراسة التعرف علي مدي قيام أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بأدوارهم في خدمة المجتمع في ضوء التحديات العالمية المعاصرة ومن خلال دراسة ميدانية علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في عدة جامعات توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها ضعف أداء أعضاء هيئة التدريس في القيام بأدوارهم في خدمة المجتمع وعدم قدرتهم علي تسويق إنتاجهم العلمي من بحوث ودراسات لمنظمات وهيئات المجتمع المحلي للاستفادة من نتائجه، كما أكدت الدراسة علي أن هناك العديد من المعوقات التي تؤدي لضعف هذا الدور منها انشغال أعضاء هيئة التدريس بأعباء أخري كالتدريس والامتحانات وقلة الحوافز التي تشجع علي المشاركة في خدمة المجتمع.

دراسة Leliugiene & Barsauskiene (٢٠٠٣) : ([٢٥])

بعنوان " دور الجامعة في تنمية المجتمع في ظل تحديات العولمة " واستهدفت تلك الدراسة التركيز علي دور الجامعة في تنمية المجتمع في ظل تحديات العولمة وألقت الضوء علي مفهوم المجتمع المحلي ومفهوم تنمية المجتمع بالإضافة الي رسالة الجامعة ودورها في تنمية المجتمع استجابة لتحديات العولمة وتدعيما للإطار النظري الذي قدمته اختتمت الدراسة بتقديم دراسة حالة عن مشاركة واحدة من أكبر الجامعات الليتوانية وهي جامعة كاوناس للتكنولوجيا Kaunas University of Technology في مجال تنمية المجتمع.

دراسة عبد الناصر محمد رشاد (٢٠٠٤) : ([٢٦])

بعنوان " أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج " واستهدفت الدراسة الوقوف على طبيعة أداء الجامعات المعاصرة في خدمة المجتمع ومدى اتفاقه مع استقلالية الجامعة وكذلك الوقوف على الوضع الراهن لأداء الجامعات المصرية في خدمة المجتمع ومدى اتفاقه مع استقلالية الجامعة كما استعرضت الدراسة الوضع الراهن لأداء الجامعات الأمريكية والنرويجية في خدمة المجتمع بما يتفق واستقلالها ، وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها حداثة اهتمام الجامعات المصرية بوظيفة خدمة المجتمع، فقد ركزت على الوظيفة التدريسية والبحثية، في مقابل ضعف الاهتمام بالوظيفة الخدمية واقترحت الدراسة إنشاء (مجلس تنسيق أنشطة الوحدات ذات الطابع الخاص) وذلك لتنسيق ودعم جهود الجامعة في خدمة المجتمع

دراسة إبراهيم السمدوني وسهام أحمد (٢٠٠٥) : ([٢٧])

بعنوان " تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع " واستهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي أدوار عضو هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع والمعوقات التي تحول دون قيامه بهذا الدور وارتباط تلك المعوقات بمتغيرات النوع والتخصص والدرجة الوظيفية وموقع الكلية من الجامعة ، وخلصت الدراسة إلي التوصل إلي تصور مقترح يسعي إلي تفعيل درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لدورهم في مجال خدمة المجتمع ومساعدتهم في التغلب علي ما قد يواجهونه من معوقات تحول دون أدائهم لهذا الدور كما ينبغي، واشتمل التصور علي فلسفة وأهداف وتوصيات إجرائية من أهمها زيادة الحوافز المالية لأعضاء هيئة التدريس عند اشتراكهم في برامج خدمة المجتمع وتحديد قائمة بأدوار عضو هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع بحيث تكون أحد معايير ترقيته.

دراسة Gravani (٢٠٠٥) : ([٢٨])

بعنوان " دور الجامعة في تدريب المعلمين في أثناء الخدمة دراسة حالة علي اليونان " واستهدفت الدراسة التركيز علي دور الجامعة في خدمة المجتمع في مجال تدريب المعلمين في أثناء الخدمة في اليونان فعرضت في البداية باختصار لواقع التعليم في البلاد ثم للخدمات التي تقدمها الجامعات وبصفة خاصة في مجال تدريب المعلمين وأشارت للمبادئ العامة والبنية التنظيمية لبرامج تدريب المعلمين في أثناء الخدمة وخصائص تلك البرامج وركزت الدراسة علي برنامجين بالتحديد من أجل تقييمهما ، واختتمت الدراسة بتقديم بعض المقترحات من أجل تفعيل دور الجامعة في مجال تدريب المعلمين في اليونان.

دراسة Mohamed (٢٠٠٦) : ([٢٩])

بعنوان " واقع مشاركة مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا في برامج خدمة المجتمع " واستهدفت الدراسة التعرف علي واقع مشاركة مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا في برامج خدمة المجتمع مؤكدة أن مؤسسات التعليم العالي أصبحت تواجه تحديات المزيد من المشاركة في خدمة قضايا المجتمع المحيط وتنمية الأساس الفكري لهذه المشاركة وتفعيل وظيفة خدمة المجتمع كأحد الوظائف الثلاثة للتعليم الجامعي بجانب التدريس والبحث، وقد أشارت الدراسة إلي نشأة مفهوم خدمة المجتمع في التعليم العالي بوجه عام وفي جنوب أفريقيا علي وجه الخصوص وأوضحت الفوائد التي تعود علي المجتمع من جراء ذلك، وعلاقة ذلك بمفهوم توكيد الجودة في التعليم العالي، واختتمت الدراسة بالتأكيد علي أن مفهوم خدمة المجتمع في مؤسسات التعليم العالي بجنوب أفريقيا سوف يشهد مزيدا من التقدم والاهتمام.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة ما يلي:

١. أشارت معظم الدراسات إلي أهمية دور الجامعة في خدمة المجتمع وضرورة القيام به.

٢. أكدت معظم الدراسات علي أن أداء الجامعة لدورها في خدمة المجتمع ليس علي المستوي المطلوب وأنه تشوبه العديد من السلبيات.

٣. ركزت بعض الدراسات علي دور مؤسسات بعينها داخل الجامعة في القيام بهذا الدور مثل بعض الوحدات ذات الطابع الخاص أو بعض الكليات المحددة.

٤. عرضت بعض الدراسات لهذا الدور في ضوء بعض الخبرات الأجنبية.

٥. عرضت بعض الدراسات لدراسات حالة في جامعات بعينها في أقاليم محددة بمصر.

٦. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأكيدها علي أهمية دور الجامعة في خدمة المجتمع وتختلف من حيث إنها تركز علي محافظة دمياط وأداء التعليم الجامعي لدوره في خدمة المجتمع بها.

نشأة التعليم الجامعي وتطور أهدافه:

لقد أثر التطور التاريخي للجامعات على تطور أهدافها ، فقد بدأت الجامعات سواء في الشرق أو الغرب بداية دينية لالتحاقها بالمؤسسات الدينية ، ففي الشرق اتخذت في البداية من المساجد مقراً لها، ومن الإسلام والثقافة الإسلامية منهجاً وموضوعاً للدراسة فيها، أما في الغرب فقد كانت الأديرة والكنائس مركزاً لها، واتخذت من علوم اللاهوت وبعض الفنون مجالاً لدراستها، ثم تطورت أهداف مؤسسات التعليم العالي لتشمل مهناً جديدة وحرفاً كثيرة نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع الأوروبي بسبب الثورة الصناعية التي عمّت أرجاء أوروبا (٣٠).

وقد بدأت الجامعات الأوروبية في القرون الوسطى أشبه ما تكون بمدارس عليا للقانون والطب واللاهوت، وعكست هذه الجامعات الأولى طبيعة الثقافة الإقطاعية السائدة في ذلك الوقت ، والتي اعتبرت الجامعات مجرد موصلات للثقافة القائمة، ومن ثم فقد كان لهذه الجامعات وظيفة اجتماعية محافظة هي تأكيد الثقافة السائدة وما تسعه من قيم وأفكار تخدم النظام الاجتماعي، ولكن مع حلول عصر النهضة تغيرت المجتمعات الأوروبية وظهرت حاجات جديدة أهمها نهم شديد للمعرفة ورغبة عارمة لفهم الكون وكشف المجهول فيه، وبدت الجامعات بحكم تكوينها البشري وارتباطها بالنظام الإقطاعي السائد والتزامها بنماذج التفكير فيه بعيدة عن منابع الفكر الجديد واستمرت على حالتها العقلية ووظيفتها الأصلية موصلة للثقافة القائمة (٣١).

وقد كانت الجامعة قبل نشأة مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع في عزلة عن المجتمع تمامًا، وذلك منذ نشأة الجامعة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، وكانت الجامعة في ذلك الوقت كيانًا منعزلاً ومستقلاً أشبه بالحرم المقدس أو البرج العاجي، ولها اهتماماتها الذاتية والأكاديمية البحتة، وازدادت الهوة بين الجامعة والمجتمع آنذاك حيث اكتسب التعليم طابعًا أرستقراطيًا؛ لأن الكنيسة كانت لا تعطي فرصة لكل فرد في التعليم، وإنما كان التعليم لفئة خاصة، كما كان هناك تركيز فقط على العلوم الدينية في التعليم ، وبالتالي اقتصر التعليم على اللغة اللاتينية من أجل خدمة الكنيسة فقط، وظل الحال كذلك حتى فجر الثورة الصناعية في القرن السابع عشر الميلادي، ورغم تغير أحوال المجتمع الأوروبي في الصناعة والإنتاج وتوالي الكشوف العلمية واتضاح الحاجة إلى المهن الأخرى إلا أن الجامعة في البداية رفضت الإعداد لتلك المهن، مثل الهندسة والمحاسبة والزراعة والإدارة، وظلت تحتضن مهنة اللاهوت والقانون والطب متأثرة في ذلك بالتراث الإغريقي الذي يفصل بين الفكر والعمل، ويحترم الفكر ويحتقر المهن التي تحتاج إلى عمل يدوي (٣٢).

وما إن استجابت الجامعات – وخاصة الأوروبية ثم الأمريكية – لمطالب البحث والكشف العلميين وفتحت مختبراتها لمختلف أوجه النشاط البحثي وانقطع أساتذتها وطلابها أو بعضهم إلى مهمة البحث، وأخذت القيادة في ذلك الجامعات الألمانية التي صارت نموذجًا للجامعة البحثية الجديدة حتى اجتاحت أوروبا الثورة الصناعية وفرضت هي الأخرى مطالبها على الجامعات، وتمثلت هذه المطالب فيما يلي:(٣٣)

١. الحاجة إلى أعداد غفيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

٢. الحاجة إلى توجيه النشاط العلمي للجامعة في مجالي التدريس والبحث إلى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجية ودراسة أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية.

٣. الحاجة إلى نشر التعليم بما فيه التعليم الجامعي على أوسع نطاق بالنسبة للجماهير ، فلم يعد التعليم مكانًا للقلة المتميزة اجتماعيًا ولا حتى حكرًا للمتميزين عقليًا أو تحصيليًا ، إنما أصبح التعليم حقًا لكل مواطن، وصارت الجامعة والتعليم الذي تقدمه في متناول كل طالب يستوفي متطلباته الأكاديمية.

مما سبق يلاحظ أن أهداف التعليم الجامعي عكست التطور التاريخي للجامعات ، فبعد أن كانت أهداف التعليم الجامعي في العصور الوسطى تولي اهتماماً كبيراً بربط تلك الجامعات بالمؤسسة الدينية بوصفها قد نشأت في إطار تلك المؤسسة ، وبعد أن كانت كذلك تهتم بعدد معين من العلوم والفنون الكلاسيكية ، فإنها ونتيجة لظروف ومتغيرات حدثت للمجتمعات وجامعاتها ، ونظراً لتنامي المعرفة وتعقدها ، قد بدأت تتجه وجهة أخرى نحو مزيد من المساهمة في تطوير المجتمع وتنميتها (٣٤)

وقد نشأت الجامعات في المنطقة العربية بشكل تقليدي منقول من الخارج وزرعت في بيئة تختلف في احتياجاتها، فالبرامج المتوفرة عادة تبدأ بكليات مشابهة في بلاد أخرى ، ومحتوى المناهج منقول من جامعات أخرى غير ملائمة لظروف المنطقة وواقعها، وأدى التوسع في التعليم الجامعي إلى توجه أعداد كبيرة لتخصصات غير مطلوبة، كما أدى ربط التعيين بالشهادة والقيمة الاجتماعية المعطاة لها إلى التهافت على مؤسسات التعليم العالي والابتعاد عن التعليم الثانوي الفني وما فوقه، وأن الثروة والتنافس بين دول المنطقة في الطلب الاجتماعي الشديد على التعليم العالي أدى إلى فتح الجامعات وتكثيف البعثات دون التقيد بضوابط موضوعية تحدد الاحتياجات التنموية، من هنا فإن التعليم الجامعي أصبح يسير في اتجاه تلقائي ولا يوجه باتجاه خدمة خطط التنمية (٣٥).

وفي مصر مع دخول العقد الثالث من القرن العشرين ومع انتشار المفاهيم الديمقراطية، ومع التحولات الاجتماعية والسياسية المصاحبة لتلك الفترة تصاعد وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم ممثلا في الطلاب وأولياء أمورهم وعلى الجامعات الأربع الموجودة آنذاك بشكل لم تستطع الجامعات المصرية مواجهته، مما دفع هذه الجامعات إلى فتح كليات تابعة لها في الأقاليم القريبة منها والتي أصبحت نواة للجامعات الإقليمية فيما بعد، كما وجدت الدولة أنه لا مفر من مسايرة الاتجاهات العالمية في التعليم الجامعي، والمتمثلة في توجيه خدمات هذا النوع من التعليم على أساس إقليمي، وخاصة أن المناطق الإقليمية أصبحت تعاني أكثر من غيرها من العديد من صور التخلف في شتى المجالات، وإذا كان التعليم العام غير قادر على تطوير الأقاليم فإن الحاجة ماسة إلى نشر التعليم الجامعي في تلك الأقاليم، وخاصة أن إنشاء الجامعات في الأقاليم وربطها بمواقع العمل والإنتاج ووضع النظم والقوانين التي تكفل لها أن تعيش مشكلات تلك الأقاليم، تجربة عملية يشارك في علاجها وحلها مشاركة فعلية بالأساليب العلمية هو أحد الركائز الأساسية للنهوض بتلك الأقاليم(٣٦).

وانتشرت الجامعات الإقليمية في مصر خلال ستينيات القرن العشرين في معظم محافظات مصر وفقًا لفلسفة تكافؤ الفرص أمام جميع الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي ولخدمة وتنمية المجتمع المحلي الذي توجد به الجامعة، إلا أنه صاحب إنشاء هذه الجامعات الكثير من السلبيات والتي تمثلت في النقص الواضح في المباني المخصصة لهذه الجامعات مع قلة الإمكانات المعملية والمكتبية والتدريسية والعجز في أعضاء هيئة التدريس والاعتماد في كثير من الأحوال على الانتدابات مما انعكس بصورة مباشرة على مستوى الطلاب لوجودهم في أماكن لم تهيأ للتدريس الجامعي، وعلى مستوى طلاب الدراسات العليا لقلة أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، وعلى مستوى المعيدين والمدرسين المساعدين لضعف الإشراف عليهم وانشغالهم بالتدريس.

وأمام هذه المعوقات والعقبات لم تتمكن الجامعات الإقليمية من تحقيق الفلسفة التي نشأت من أجلها حيث لم تتمكن من تنمية المجتمع المحلي بالصورة المرجوة، كما أنها لم تتمكن من تحقيق مبدأ تكافؤ

الفرص التعليمية لطلابها حيث لم تتح لهم نفس الفرص التعليمية والإمكانات التدريبية التي تتيحها الجامعات الأم لطلابها ([٣٧]).

وإذا كان مبدأ ربط التعليم الجامعي بالمجتمع أمرًا ضروريًا في الوقت الحاضر، فإن الجامعات المصرية القديمة لديها إمكانات تستطيع بمقتضاها تأدية خدماتها للمجتمع لأنها تملك من المقومات ما يجعلها تساير علوم العصر وخطط التنمية الشاملة في البلاد وعلى الجانب الآخر يلاحظ أن الجامعات الإقليمية مازالت عاجزة عن تحقيق أهدافها ووظائفها تجاه المجتمعات المحلية وعدم فاعليتها في خدمة البيئة الإقليمية، وربما يرجع ذلك القصور إلى غياب التخطيط والتنسيق بين الجامعة والهيئات المختلفة التي تهتم بمشكلات التنمية، أو يرجع القصور إلى قلة الإمكانات أو جمود المناهج الدراسية([٣٨]).

طبيعة التعليم الجامعي ووظائفه:

هناك خمسة مفاهيم سائدة للجامعة على المستوى العالمي، ظهرت بعد الثورة الصناعية وحتى الآن، تتحدر من المثالية إلى الواقعية، وهي حسب ترتيب ظهورها تاريخيًا كما يلي:([٣٩])

١. **المفهوم الفرنسي:** ويعتبر الجامعة مصدرًا لنشر المعارف، ويتجاهل فكرة الاستقلال الجامعي، بل وضعت الجامعة فيه تحت إشراف الدولة، وفي نفس الوقت لخدمة استقرار الدولة السياسي.

٢. **المفهوم الإنجليزي:** يعتبر الجامعة بيئة للتعليم.

٣. **المفهوم الألماني:** يعتبر الجامعة مجتمعًا للباحثين، وقد جاء تعميق هذا المفهوم في نهاية القرن التاسع عشر.

٤. **المفهوم الأمريكي:** يعتبر الجامعة مركزًا للتقدم ويقوم عمل هذا المركز على أساس تضافر الجهود فيما بين البحث والتعليم نحو العمل لا العلم.

٥. **المفهوم السوفيتي:** يعتبر الجامعة مركزًا للإنتاج، وهدفها الأسمى، هو بناء المجتمع الجديد.

وقد تعددت وجهات النظر على امتداد نشأة الجامعة ومراحل تطورها في تحديد محتواها العلمي وتقرير أهدافها والتي تمثلت في فلسفتين متباينتين هما:([٤٠])

الفلسفة الأولى الاهتمام بالجانب المعرفي :

ترى هذه الفلسفة أن الوظيفة الأساسية للجامعة وظيفة علمية معرفية بحتة وأن العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العملية، وأن الجامعة باعتبارها مؤسسة تربوية ينبغي أن تسعى إلى تربية العقول وتهذيب النفوس، ولذلك فليس من وظيفة الجامعة وفقًا لهذه الفلسفة إعداد الطلاب لمزاولة مهنة أو حرفة عملية، وترجع جذور هذه الفلسفة إلى الماضي ؛ حيث كانت الجامعات منذ نشأتها في

القرون الوسطى ولقرون عدة منعزلة عن مجتمعاتها وكأنها في برج عاجي تقدم العلم من أجل العلم وترى أنها غاية في حد ذاته.

الفلسفة الثانية الاهتمام بالجانب الاجتماعي :

ترى هذه الفلسفة أن وظيفة الجامعة اجتماعية ، وأن الجامعة هي المكان الذي يدرس فيه أوضاع المجتمع ومشكلاته ، وتنطلق هذه الفلسفة من أن الاقتصار على دراسة التراث والآداب العامة دون الاهتمام بالمجالات العملية ليس كافيًا لإعداد الفرد للحياة ، وأن مثل هذا الحاجز الذي أقامته الجامعة بين النظرية والتطبيق لا يمكن معه الإعداد المتخصص لمزاولة مهنة ، وتؤكد هذه الفلسفة على أن الهدف الأساسي للجامعة هو الإعداد من أجل مزاولة مهنة. وأول الجامعات التي تبنت هذه الفلسفة الجامعات الألمانية ثم بعد ذلك بدأت بعض الجامعات الأمريكية تسير وفق هذا النمط من التعليم العالي .

وهناك اختلاف بين الجامعة والمدرسة؛ فالأصل في الجامعة مجموعة من العلماء الذين كرسوا أنفسهم للعلم والمعرفة ، يبحثون وينقبون على أساس من الأمانة العلمية وبقدر كبير من الحيدة والموضوعية وينظرون من خلال ذلك إلى الحياة وقضاياها نظرة تتسم بالشمول والتكامل، وبذلك تختلف الجامعة عن المدرسة، فالأساتذة هم الأصل في الجامعة ، بينما الطلاب هم الأصل في المدرسة ، إضافة إلى أن المدرسة تسعى إلى إكساب طلابها عموميات الثقافة ، بينما تتجه الجامعة إلى خصوصياتها ، وبهذا تتميز الجامعة عن باقي المراحل التعليمية وبهذا التميز اعتلت الجامعة قمة النظام التعليمي ، وأصبحت تمثل مركزًا لتوجيه غيرها من المؤسسات التعليمية نحو تطوير وتحديث المجتمع وذلك بما تملكه من كوادر علمية قادرة على قيادة البحث العلمي وتوجيهه بشكل يضمن التفاعل الإيجابي مع التحديات والمشكلات التي يعاني منها المجتمع.

والجامعة ليست مجرد معهد أو مؤسسة تعليمية فحسب ولكن مفهومها ممتد وشامل بامتداد المجتمع وشموله، فهي تمثل قلعة الفكر والمعرفة والتحديث في المجتمع ، ووسيلة المجتمع الفعالة نحو التغيير والتطوير من وضع متردي إلى وضع أفضل، ومن التبعية والتخلف إلى التحرر والرقي والتقدم ، كما أنها مؤسسة تعليمية منوط بها إعداد صفوة وخيرة شباب المجتمع الذين يمثلون بإعدادهم قادة التغيير ورواد التجديد، وهي مؤسسة تعليمية من شأنها تمكين أبناء المجتمع من مواجهة وملاحقة التغير المتسارع في شتى نواحي المعرفة الإنسانية والمشاركة في تنمية وتقدم هذه المعرفة، ولهذا كله تقع الجامعة في قلب المجتمع التي هي جزء منه ، ومن ثم فهي مؤسسة لا غنى عنها لكل مجتمع يسعى للرقي وامتلاك أدوات التقدم والحضارة، ولهذا أيضًا نجد التعليم الجامعي يقع دومًا في بؤرة الاهتمام لدى كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية ([41]).

والجامعة في المقام الأول هي محل للبحث عن الحقيقة ونشرها، وبحكم هذا فإن مسئوليتها تذهب وراء الحقيقة الطبيعية لتحتضن الحقيقة الاجتماعية ، فالجامعة يجب أن تكون مجتمع العلماء والدارسين

الذين يبحثون في المعرفة أينما كانت ، فما انتهى إليه العلم اليوم قد يصبح مجرد تطبيقات تكنولوجية في الغد، ولذلك فإنه يجب على الجامعة أن تكون مكاناً لتنمية الروح العلمية بين الأجيال القادمة.

ويحذر البعض من زيادة الانغماس في البحث العلمي داخل الجامعة دون الاهتمام بالمجتمع ومتطلباته، حيث اهتمت الجامعات بالبحوث الأساسية داخل جدران مختبراتها ، وهي في انشغالها بهذا الأمر لم تجد حاجة كبيرة للاتصال بمؤسسات المجتمع الإنتاجية أو الخدمية. كما ينتقد البعض طبيعة البحوث ومستوياتها في الجامعة ، حيث لا يزال البحث الجامعي وظيفة تابعة أو ثانوية تنهض بها قلة من أصحاب الكفاءات العلمية من هيئات التدريس ، وغالبًا ما تمارسه لحاجات الترقية الوظيفية وبأداءات فردية وفي أطر نظرية وصفية في معظمها ويسودها طابع الشكلية ([٤٢]).

وتقوم الجامعة بعدة وظائف منها : ([٤٣])

١. إعداد القوة الدافعة لحركة تطوير المجتمع وقيادة هذا التطوير وذلك عن طريق تربية الشباب وتوجيههم توجيهًا فكريًا ووجدانيًا وروحيًا بما يتلاءم مع الروح الحضارية السائدة والولاء للوطن والرغبة في الانفتاح على العالم حتى يمكنهم قيادة البلاد اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا بصورة إبداعية.

٢. تأهيل عناصر الهوية الثقافية بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة في مد البُنىَ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل مستقبل هذه الأمة في صيغة من العقلانية وقبول التجديد والانفتاح على الخبرة العالمية للمحافظة على الذات الثقافية الوطنية دون انعزال عن الذات الثقافية الإنسانية.

٣. تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشكالها ؛ لأن الجامعة مؤسسة علمية متقدمة ينبغي أن تسعى إلى تطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطني والإنساني بأبعاده المختلفة حتى يبقى المجتمع الإنساني قادرًا على النهوض بأعباء الحياة، وما تتطلبه من شروط معرفية لتطوير البلاد في كافة مناشطها.

٤. حمل رسالة البحث العلمي وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية وتقنيات وتوجيه هذا البحث ليكون الدرع الواقي لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة مع تطوير كافة مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية لكي يكون البحث هو أداة للنهوض بالمسئولية العلمية والاجتماعية في وقت واحد ، لأن البحث العلمي ليس في أصله ترفًا ثقافيًا بقدر ما هو سعي جاد للتغلب على المشكلات المجتمعية.

٥. توعية الطلاب والمجتمع بمشكلاتهم في الواقع الاجتماعي ، فالجامعات مسئولة عن إثارة وعي أصيل وصادق نحو مشكلات الواقع كشرط ضروري للتنبيه إليها وحشد الجهود لمواجهتها لأن غياب هذا الوعي يؤدي إلى الغفلة الاجتماعية.

ويطرح الخبراء مجموعة من الأسس والمبادئ بما يتوافق مع تطور المتطلبات المتجددة للمجتمع وتوقعاته من الجامعة، وهي: ([٤٤])

١. الجامعة هي البيئة التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر وفي تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته.

٢. التعليم الجامعي يمثل البيئة الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

٣. التعليم الجامعي والعالي هو المحك الرئيس لتكوين القوي البشرية المنتجة في المجتمع، كما أن مخرجاته من القوة العاملة تظهر في كل قطاع من قطاعات المجتمع.

٤. العائد على الاستثمارات البشرية من خلال نظام التعليم العالي هو عائد مرتفع ومضمون النتائج إذا تم التخطيط الجيد للموارد اللازمة لتشغيل نظام تعليمي وبحثي متطور، وإذا تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.

٥. الجامعة هي في الأساس مركز للبحث العلمي الخلاق يسهم في إثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره.

كما أن هناك مجموعة من الغايات التي تقوم بها الجامعة وهي: ([٤٥])

١. تثقيف المجتمع، وذلك ببث المعرفة العامة العالية بين المواطنين، وتوعيتهم على أحدث ما توصلت إليه المعرفة العلمية الإنسانية في شتى الميادين.

٢. بث الروح العلمية في المواطن بالمعنى السلوكي الحياتي؛ بحيث يرفض المواطن الخرافة والاستسلام للغيبيات ويعتمد شريعة العقل والمنطق لا شريعة الغريزة أو السلفية.

٣. تأهيل المواطن للعمل المنتج وتشجيعه على امتلاك التقنيات وتعزيز قدرته على الإبداع في مهنته وقدرته على التطوير.

٤. تزويد القطاع الاقتصادي بحاجاته من المهارة.

٥. دراسة الثروات الوطنية الطبيعية والبشرية وتحديد أفضل السبل لاستثمارها أو لتحسين هذا الاستثمار.

٦. حفظ التراث الوطني والكشف عن الأصيل والجميل فيه.

٧. إشاعة جو عام للاهتمام بالثقافة وتقدير الإبداع والاهتمام بتعميق قيم الحق والخير والجمال في نفوس المواطنين.

٨. تشجيع الإبداع الثقافي في كافة الميادين.

٩. المساهمة في إغناء المعرفة وتقدم العلوم واعتبار المجتمع عضوًا فاعلاً في عالم الحضارة لا مستوردًا مستهلكًا لإنتاج الآخرين.

١٠. المساهمة في حفظ أمن الوطن الاقتصادي والاجتماعي والعسكري؛ وذلك بالتبصر العلمي في كل ذلك.

وبشكل عام يتضح مما سبق أن التعليم الجامعي يدور حول ثلاثة وظائف محددة وهي **التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع**، ولكن المؤكد أنه لا يمكن فصل إحدى تلك الوظائف عن الأخرى، فهي ترتبط ببعضها بشكل وثيق، فالجامعة حين تقوم بوظيفة البحث العلمي الجيد فإن ذلك سيؤدي إلي جودة العملية التعليمية بها كما أن التعليم المتميز الذي تقدمه الجامعة لطلابها يسهم في تكوين الكفاءات والقدرات اللازمة التي تعود بالنفع علي المجتمع كما أن البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس يمكن أن توجه نحو خدمة المجتمع وبالتالي فإنه لا يمكن وضع حدود فاصلة بين الوظائف الثلاثة للجامعة.

دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع

مع الانفتاح الذي حدث فكريًا واجتماعيًا ومعرفيًا على مستوى العالم ظهرت حاجات جديدة أهمها نهم شديد للمعرفة ورغبة عارمة لفهم الكون وكشف المجهول فيه مما أدى إلى خروج الجامعة من عزلتها وربطها بمجتمعاتها وقضايا التنمية فيها، وصارت الجامعة في مواجهة عدد كبير من المطالب التي أثرت كثيرًا على وظائفها والمسئوليات الملقاة عليها، وتمثلت هذه المطالب في: ([٤٦])

١. الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا المتقدمة والتي أوجدت مجالات واسعة للعمل في تخصصات جديدة.

٢. الحاجة إلى توجيه النشاط العلمي للجامعة في مجال البحث والتدريس إلى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجية.

٣. الحاجة إلى نشر التعليم بما فيه التعليم الجامعي على أوسع نطاق بالنسبة للجماهير.

ومع زيادة الطلب على التعليم الجامعي ونمو الرغبة من المجتمع وأفراده في الحصول على خدماته، وإدراك الجامعات للعلاقة المصيرية بينها وبين المجتمع المادي والاجتماعي المحيط بها ، ظهرت للجامعة مهمة جديدة ثالثة لم يكن معترفًا بها من قبل، وإن تضمنتها بشكل أو بآخر وبطريقة صريحة أو ضمنية نشاطاتها التعليمية والبحثية ، هذه المهمة هي خدمة المجتمع ، وبرزت هذه المهمة علاوة على وظيفة التدريس وإعداد فئات المهنيين ووظيفة البحث العلمي وتوسيع نطاق المعرفة البشرية، وصارت الجامعات تقدم بصورة متزايدة أنشطة للخدمة العامة لمختلف الجامعات المتخصصة وغير المتخصصة، وفي صورة برامج مهنية قصيرة أو طويلة إضافة إلى البرامج الثقافية والترفيهية المتنوعة ، وقد تأكدت أهمية هذه البرامج وتدعمت تدعيمًا كبيرًا بظهور مفاهيم التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة ([٤٧]).

ومن المؤكد أن وظيفة خدمة المجتمع على الرغم من حداثتها بالنسبة لغيرها من وظائف الجامعة إلا أنها ليست وليدة اليوم ، إنما ترجع جذورها في الجامعات البريطانية والأمريكية إلى القرن الثامن عشر، حيث تعد الجامعات والمعاهد العليا الأمريكية راسخة الجذور في الارتباط بمجتمعاتها المحلية ، وتزايد هذا الارتباط بصورة ملحوظة في نهاية القرن التاسع عشر من خلال المعاهد العليا للهندسة الزراعية والفنون التطبيقية، ثم تجلى هذا الارتباط بعد ذلك من خلال تقليد "ويسكنسون" الخاص بالكفاءات الجامعية المسخرة مباشرة لخدمة الإدارة المحلية والولاية ، ثم لاحقًا من خلال حركة معاهد المجتمع في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كما تجلى هذا التقليد مؤخرًا من خلال بعض التدابير كزيادة مساعدة الجامعة لعالم الأعمال والصناعة ، ومضاعفة الدروس للأشخاص المسنين الذين يشكلون مجموعة سكانية متزايدة ([٤٨]).

ولتحقيق هدف خدمة المجتمع كان على الجامعات أن تعيد النظر في خططها وبرامجها وتنظيماتها، فأنشأت بعض الجامعات وحدات خاصة لخدمة المجتمع وهي في بعض الجامعات قسم أو وحدة للدراسات الإضافية أو قسم أو وحدة للخدمات التعليمية الممتدة **Extension** ([٤٩]) أو عمادة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، وقد تخصص بعض الجامعات كلية خاصة لهذا الغرض، على حين يترك بعضها هذه الوظيفة لقسم تعليم الكبار والتعليم المستمر ليقوم بها إلى جانب كونه قسمًا أكاديميًا وهناك جامعات تجعل تحقيق هذا الهدف وظيفة لكل الكليات تقوم كل منها بالعمل على تحقيقه وفق إمكاناتها ([٥٠]).

وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى نشأة مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع وهي : ([٥١])

١. زحزحة العلم للفلسفة كي يحتل مكانتها المرموقة في العصر الحديث الذي سُمي بعصر العلم.

٢. الانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية والتي هي ترجمة تطبيقية للعلم.

٣. ظهور الحاجة إلى مهن أخرى نتيجة تلك الثورة الصناعية، وكان لابد أن تتعهد المعاهد والجامعات للإعداد لتلك المهن لمواكبة التقدم الصناعي.

٤. ظهور أفكار جديدة وفلسفات جديدة تدعو جميعًا إلى التحول من النظري المثالي إلى العملي الواقعي النفعي، بما أدى إلى أن تحول الجامعة اهتماماتها إلى التطبيق العملي لأفكارها ونظرياتها.

٥. ما قامت به حركة التنوير في القرن الثامن عشر من التوعية بأهمية المعرفة بالنسبة للتقدم الاجتماعي ورقي الفرد، وبالتالي زاد إقبال الناس على الجامعة وزاد ارتباط الجامعة بالمجتمع.

٦. النمو الاقتصادي الحادث في القرن التاسع عشر وحاجة هذا النمو إلى طاقة بشرية وأيدي عاملة مدربة بحيث لا تمثل عبئًا ثقيلاً على الإنتاج الصناعي والتجارة والزراعة وأنواع الخدمة المدنية كلها، والجامعة بالطبع هي القادرة على القيام بإعداد تلك الطاقة البشرية أو الأيدي العاملة المدربة والماهرة من خلال تعليم ومحو أمية العاملين والتدريب المستمر أثناء الخدمة.

٧. حاجة الجامعة إلى التمويل الإضافي والاعتماد الذاتي وسط عالم يضع في اعتباراته النفع أولاً والنفع المادي بالتحديد، مما دفع الجامعة إلى إقامة وخلق علاقات بينها وبين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، على أن تقدم الجامعة خدماتها ومشوراتها لتلك المؤسسات مقابل نفع مادي تقدمه تلك المؤسسات للجامعة.

وتنبع أهمية وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع من توجهها واتصالها المباشر بالمجتمع المحلي ، والعمل على تنميته وحل مشاكله ، على اعتبار أن الجامعة مؤسسة تعليمية اجتماعية تعد مركز إشعاع ثقافي وحضاري للمجتمع الذي توجد فيه ، حيث لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، كما أن التعليم الجامعي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع ، فالجامعات الناجحة هي تلك التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها بحيث تكتشف مواطن الداء فيه وتحاول أن ترى لها العلاج المناسب (٥٢).

وفي مصر لم تدخل الخدمات الممتدة للجامعة في مصر إلا في عام ١٩٢٤ عندما أنشأت الجامعة الأمريكية قسم الخدمة العامة إدراكا منها للدور المهم الذي يجب أن تقوم به الجامعة لخدمة المجتمع بأفراده ومؤسساته، الأمر الذي شجع الجامعات المصرية أن تتبني فكرة امتداد خدماتها التعليمية خارج أسوارها لنقل أفضل المعلومات، ثم توالت بعد ذلك القوانين التي تشير إلي وظيفة خدمة المجتمع كأحد وظائف الجامعة دون تحديد لطبيعة تلك الوظيفة ومنها القانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١ لتطوير الأزهر والذي أشار إلي خدمة المجتمع كأحد مهام جامعة الأزهر(٥٣).

كما صدر القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ والذي نص في مادته الأولي على أنه " تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها وعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزيد البلاد بالمتخصصين والفنيين في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية "(٥٤)

وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٤٢) لسنة ١٩٨٨ استحدث بموجبه وظيفة نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتحددت مهامه فيما يلي:

١. الإشراف علي إعداد الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٢. الإشراف الإداري علي الوحدات ذات الطابع الخاص التي تقدم خدماتها لغير الطلاب فيما عدا المستشفيات.

٣. الإشراف علي المنشآت الجامعية التي تقدم خدماتها لغير الطلاب.

٤. الإشراف علي تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٥. الإشراف علي البحوث التطبيقية التي تجري لحساب الشركات والجهات في الداخل والخارج.[٥٥]

كما نصت المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٨٠٩ لسنة ١٩٧٥) ، على أنه " يجوز بقرار من مجلس الجامعة إنشاء وحدات ذات طابع خاص ، لها استقلال فني وإداري ومالي ، من الوحدات الآتية : مستشفيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها – حساب البحوث بالجامعة – مراكز التجارب والبحوث الزراعية – ورش الجامعة وكلياتها ومعاهدها – مركز الحساب العلمي – المعمل التجاري الإحصائي – مطبعة الجامعة – مراكز الخدمة العامة – وحدات التحاليل الدقيقة ، ويجوز إنشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الأعلى للجامعات ، بناءً على اقتراح مجلس الجامعة المختصة " ([٥٦]).

ومن بين ما تهدف إليه تلك الوحدات ذات الطابع الخاص إجراء البحوث العلمية الهادفة لحل المشكلات الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع، ومعاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدى إلى تطويره، وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه، والإسهام في تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة ، وتعليمهم ، ورفع كفاياتهم الإنتاجية في شتى المجالات([٥٧]).

وتتعدد مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعة حيث يمكنها أن تقدم خدماتها للجمهور مباشرة من خلال عدة صور منها: ([٥٨])

١. التدريب والتعليم المستمر:

حيث تندرج بعض نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع تحت التعليم والتدريب المستمر والذي يعد مجالا واسعا يشتمل علي كل فرصة تعليمية أو تدريبية تقدم لمجتمع الكبار دون النظر إلي المستوي التعليمي الذي وصلوا إليه وهو موجه لكل قطاعات المجتمع ويستجيب لحاجاتهم التعليمية والتدريبية بأساليب مختلفة تتناسب مع ظروفهم الخاصة وقدراتهم وإمكاناتهم ومن أهم برامج التدريب والتعليم المستمر الدراسات المسائية النظامية والجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد بالإضافة إلي الدورات الفنية والمهنية.

٢. البحوث التطبيقية والاستشارات:

حيث تستطيع الجامعة بما تقوم به من أبحاث ودراسات ومشروعات بحثية وما تقدمه من استشارات أن تسهم في حل بعض المشكلات التي تواجه المجتمع وذلك من خلال ربط تلك البحوث بواقع المجتمع الذي توجد فيه ، وتسهم التكنولوجيا الحديثة في تيسير وتسهيل تقديم الاستشارات لأفراد المجتمع وذلك من خلال تواصل أفراد المجتمع في أي مكان مع الجامعة وطلب الاستشارات منها ، كما أن

الجامعة يجب أن تعرض خدماتها وتأخذ بالمبادأة في عرض تلك الخدمات بمختلف الوسائل وتقنيات الاتصال الحديثة.

٣. مرافق الجامعة والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص :

تقوم المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بإنجاز العديد من المشروعات في مجال التدريب والتعليم المستمر وحماية البيئة وتصميم نظم الإدارة البيئية وإعداد الاستراتيجيات المستقبلية في مختلف المجالات بالإضافة إلي المحافظة علي الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها ، كما تستطيع الجامعة إن تقدم مرافقها لأفراد المجتمع للاستفادة منها مقابل رسوم تساعد في التمويل الذاتي ، ومن أهم المرافق التي يمكن تحقيق الاستفادة من خلالها المستشفيات الجامعية وسيارات الجامعة والملاعب والمباني وغيرها.

وتتمثل وظيفة الاستشارات الجامعية في عدد من الفعاليات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل:([٥٩])

- القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية.
- إمداد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجيا في الصناعات المنافسة.
- القيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للمنتجات الصناعية.
- تقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة بهدف إعطاء المشورة الصالحة لحل المشكلات التقنية والإدارية التي تعترض طريق الصناعة.
- استحداث مراكز للاستشارات تكون مشتركة بين الأقسام المختلفة وتعمل بروح الفريق آخذة بمدخل التنظيم التداخلي للأقسام.

كما تتنوع الأنشطة التي يمكن أن تمارسها الجامعة في مجال خدمة البيئة ومنها: ([٦٠])

١. نشر الوعي البيئي مثل التعرف على الأماكن السياحية والمستزرعة – في سيناء مثلاً – وغيرها، وتوجيه الأنظار إليها وحث الناس على الذهاب إليها وتعميرها والمعيشة فيها، وذلك من خلال معسكرات الخدمة الاجتماعية وغيرها.

٢. تقدم الجامعة مساعداتها لكبار الموظفين الرسميين العاملين في مجال تنمية المجتمع بقصد توسيع مداركهم، والاستفادة من خبرات أساتذة الجامعة وبحوثهم في ذلك.

٣. تقوم الجامعة بتعليم الكبار في جميع الأعمار ضمن برامج التعليم المستمر، ومحو أميتهم بالمفهوم الواسع والشامل للأمية، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كافياتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة، وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

٤. تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها المحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتالي تُمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم وقدرتهم على

إحداث التنمية المنشودة، كما تقدم لطلابها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي وتـربطهم ببيئـتهم ومجتمعهم.

٥. إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوة العاملة كمّا وكيفًا لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، وتلبية حاجة مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من المهارات والاختصاصات التي تتطلبها خطط التنمية.

٦. النقد الاجتماعي البنّاء لتوجيه المجتمع الوجهة السليمة، وذلك من خلال النقد الذاتي تمهيدًا لإصلاح العيوب، وتأكيد الصفات الإيجابية التي من خلالها يستطيع أن يساير الحاضر ويواجه المستقبل.

٧. الإسهام في تقديم الفنون والعلوم لإثراء المعرفة والفكر الإنساني، مما يؤدي إلـى تحقيـق التقـدم الاجتماعي والرقي الحضاري.

تحليل واقع دور الجامعة في خدمة المجتمع

إن الهدف من إنشاء الجامعات الإقليمية والتوسع فيها هو خدمة بيئة الإقليم الذي توجد فيه الجامعة وذلك عن طريق إمداده بالكوادر المؤهلة من التخصصات المختلفة وتقـديم الأسـس العلميـة لمواجهـة مشكلاته، فالجامعات الإقليمية تلعب دورا بارزا في تطوير بيئتها والنهوض بها ولذلك يجب عليها أن تقوم بدراسة وسائل تنمية مواردها وتطوير وسائل استغلالها وبحث مشكلاتها في مختلف المجـالات والعمـل علي إيجاد الحلول المناسبة لها ولا شك أن كل هذه الأمور تلقي علي الجامعات الإقليمية أعباء ثقيلة كمـا تفرض عليها تشكيل برامجها علي نحو يعطي مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية والتدريبات الميدانيـة التي تخدم الإقليم بصفة أساسية ، كما تتطلب هذه الأمور وضع التنظيم الكامل الذي يربط بـين الجامعـة الإقليمية وبين سائر الأجهزة والمؤسسات التي تعمل داخل الإقليم فتصدي الجامعة لمشكلات الإقليم المحلي ومواقع العمل فيه يحتاج بالضرورة إلي إطار تنظيمي يتيح للجامعة التعرف علي تلك المشكلات والإلمام بأبعادها وكافة البيانات المتعلقة بها تمهيدا لدراستها ثم وضع الحلول المقترحة موضـع التنفيـذ العملـي والعمل علي حلها ([٦١]).

ورغم الجهود التي تبذلها الجامعات في مجال خدمة المجتمع إلا أنها لم ترق للمستوى الذي ينشده المجتمع منها، حيث يلاحظ عدم الرضا من جانب المجتمع على أداء الجامعة لدورها في خدمة المجتمـع، فهي في وادٍ والمجتمع في وادٍ آخر، ويتأكد ذلك في وجود فجوة كبيرة بين واقع المجتمع وبين مجـالات خدمة المجتمع بصفة عامة، وأن أكبر نسبة قصور في تحقيق الأهداف الجامعية جاءت في مجال خدمـة المجتمع، حيث لا تحظى هذه الوظيفة بالمكانة اللائقة بها ضمن مهام الجامعة – رغم أهميتها الكبيـرة – متمثلاً في عدم الثبات على سياسة واضحة للتعليم الجامعي – خاصة فيما يتـصل بخدمـة المجتمـع – بالإضافة إلى عزوف الجامعة عن الاقتراب من قضايا المجتمع مما عرض الجامعة لكثير مـن مظـاهر العزلة عن المجتمع وسبب نوعا من الأزمة بين الجامعة والمجتمع ([٦٢]).

ويمكن تحديد بعض أسباب تلك الأزمة فيما يلي: ([٦٣])

١. استعلاء الجامعة عن قضايا المجتمع وأزماته والنظر من علٍ إلى بنية اجتماعية تجثم الأمية فيها على وعي نصف القوى العاملة.

٢. يظن البعض أن حيادية العلم وموضوعيته تقتضي عدم النظر إلى الأزمات والقضايا الاجتماعية.

٣. الاختلاف حول الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة، والاختلاف حول الدور الذي اختاره لها رجال السياسة، والدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع بها.

٤. غالبية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لم يضعوا في اعتبارهم خدمة المجتمع قدر اهتمامهم بالتدريس والبحث العلمي.

٥. مقررات الدراسة بالجامعة والدراسات العليا لم تضع في اعتبارها أيضًا خدمة المجتمع.

٦. حداثة مفهوم وظيفة خدمة المجتمع بالنسبة لجامعاتنا.

٧. إعراض أبناء المجتمع عن المشاركة في نشاطات الجامعة.

٨. قلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الوظيفة.

٩. تشكك نسبة كبيرة من مؤسسات المجتمع في قيمة البحث العلمي كوسيلة لحل مشكلاتها والتغلب على بعض العقبات التي تعوق تقدمها وتؤخر تطورها.

١٠. توزيع وظيفة خدمة المجتمع بين الأقسام والإدارات واللجان المختلفة داخل الجامعة مما يؤدي إلى عدم قيامها بالدور المطلوب.

أما عضو هيئة التدريس الذي يقع على عاتقه جانب كبير من مهام وأنشطة خدمة المجتمع فهناك مجموعة من المعوقات التي تعوقه عن أداء دوره في هذا المجال منها: ([٦٤])

١. قلة وجود حوافز تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في خدمة المجتمع.

٢. ضعف الإمكانات المادية المتاحة للجامعة للمشاركة في خدمة المجتمع.

٣. إحجام مؤسسات المجتمع عن طلب مشاركة الجامعة في مواجهة مشكلاتها.

٤. ضعف إقبال أفراد المجتمع المحلي على الاستفادة من الخدمات الجامعية المتاحة.

٥. ضعف استغلال المرافق الجامعية في أنشطة إنتاجية توجه لخدمة المجتمع.

٦. عدم تدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب وفنيات المشاركة في خدمة المجتمع.

٧. قلة وجود قنوات اتصال رسمية بين الجامعة والمجتمع المحلي وضعف الارتباط بين مراكز الإنتاج وكليات الجامعة.

٨. ابتعاد البحث العلمي عن المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمع.

٩. عدم وجود آلية للربط بين الجامعة وأجهزة الحكم المحلي بالمحافظات وبين الأساتذة المتخصصين والجهات السياسية المعنية بالمجتمع المحلي.

التعليم الجامعي بمحافظة دمياط في ضوء خصائص وإمكانات المحافظة

يرجع اسم دمياط الحالي إلي الكلمة الفرعونية "تاميت" ومعناها بلد الشمال وفي العصر الإغريقي عرفت باسم "تامياتي" وفي العصر القبطي أطلق عليها اسم "تاميات" وهو الأقرب إلي الاسم الحالي.

ولقد كان موقع دمياط بين مصب النيل الشرقي وساحل البحر المتوسط من الأهمية التي جعلت منها سوقا تجارية دولية تأتيها السلع والبضائع الشرقية عن طريق البحر الأحمر ومنه تنقل عبر نهر النيل لكي تحمل السفن في البحر المتوسط إلي سواحل آسيا الصغرى واليونان ومنها إلي أرجاء أوروبا ، وكانت هذه التجارة تدر دخلا كبيرا علي الحكومات المصرية الأمر الذي دفع الدول الأوروبية نحو احتلال هذا الثغر الحيوي لعرقلة التفوق التجاري لمصر من ناحية واحتكار الثروة المالية الضخمة من عائدات التجارة في هذا الموقع الجغرافي الممتاز لمصلحة اقتصاديات العالم الأوروبي من ناحية ثانية (٦٥).

وفي العصر الحديث مرت دمياط بعدة مراحل من الاتساع والانكماش الإداري والعمراني إلي أن صدر قرار وزير المالية عام ١٩٥٤ بإنشاء مديرية دمياط بحيث تتكون من بندر دمياط ومركز فارسكور الذي فصل عن مديرية الدقهلية ومركز كفر سعد الذي فصل عن مديرية الغربية ، وفي عام ١٩٥٨ صدر قرار وزير الداخلية بإنشاء مركز دمياط فصلا عن مركز فارسكور، وفي عام ١٩٦٠ حولت المديريات إلي محافظات وأصبحت دمياط محافظة بمساحة ١٤١٧٣٣ فدان، وفي عام ١٩٥٥ صدر قرار بإنشاء مركز كفر سعد فصلا عن مركز شربين بمحافظة الدقهلية وفي عام ١٩٧٨ صدر قرار بإنشاء مركز إداري جديد هو مركز الزرقا فصلا عن مركز فارسكور، وفي عام ١٩٨٢ صدر قرار بفصل أبو جريدة عن قرية الرحامنة والكاشف الجديد عن مركز منية النصر بمحافظة الدقهلية(٦٦).

موقع محافظة دمياط

تقع محافظة دمياط عند خط العرض ٣١/٢٥ شمالا وخط الطول ٣١/٤٨شرقا ويحدها من ناحية الشرق بحيرة المنزلة ومن ناحية الغرب الفرع الشرقي لنهر النيل أي فرع دمياط وتمثل المدينة من الشمال إلي الجنوب شكل مثلث مقلوب هو جزء من الإطار الطبيعي للدلتا (٦٧).

وتعتبر محافظة دمياط نافذة مصر الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث تقع في أقصي الشمال الشرقي للدلتا على الضفة الشرقية لنهر النيل وتبعد عاصمة المحافظة ١٥ كم من مصب النهر

وهى شبة جزيرة يحتضنها البحر المتوسط شمالاً وبحيرة المنزلة شرقاً ؛ ويشطرها النيل إلى شطرين ؛ وإلى الجنوب الغربي تمتد مزارع الدلتا وسهولها ؛ [٦٨] ويوضح الشكل التالي خريطة للحدود الحالية للمحافظة :

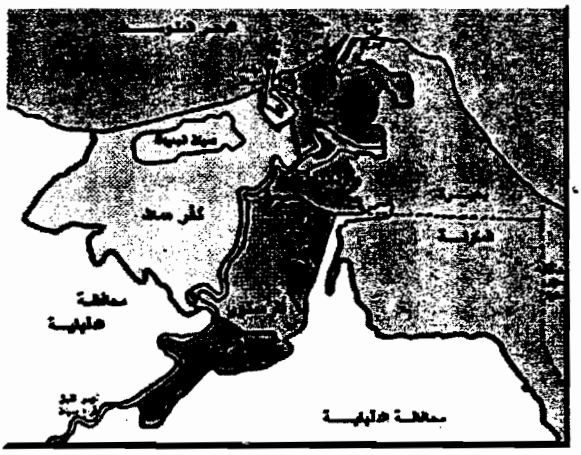

والمتأمل لموقع دمياط يجد أنه موقع متميز من ناحيتين :

الأولي : موقعها علي رأس مصب النيل فرع دمياط ؛ حيث يجتمع النهر مع البحر وفي نفس الوقت تحدها من الشرق بحيرة المنزلة ومن الشمال البحر المتوسط ومن الغرب تقريبا بحيرة البرلس ، فكأنها شبه جزيرة محاطة بالمياه من ثلاث نواح ، وكان لهذا الموقع البحري أثره الواضح من الناحية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية ، فتاريخيا كانت مطمعا لكثير من القوي القادمة من البحر وقد ظهر هذا الطمع في الحملات الصليبية التي غزت مصر بصفة عامة ، ودمياط بصفة خاصة ، أما من الناحية الاجتماعية فقد طبع هذا الموقع البحري سكانها بطابع الانفتاح والحركة والنشاط كما انعكس علي الناحية الاقتصادية حيث اتصلت منذ زمن قديم في حركة تجارة مفتوحة مع العالم الخارجي خصوصا مع الشام([٦٩]).

والثانية : تمثلت في انعكاس الموقع الجغرافي علي صفات عناصر المناخ خصوصا الحرارة والأمطار حيث إنها أفضل مناخيا من الإقليم الداخلي لمصر وانعكس ذلك علي طباع السكان ونشاطهم وفي تكوين الشخصية الدمياطية التي تقبل علي العمل والنشاط والحركة فاشتغل أهلها منذ القدم بالتجارة والملاحة والصيد الأسماك واشتهروا بالصناعات المحلية كالنجارة وضرب الأرز والمنسوجات وصناعة الحلي ومنتجات الألبان واستخراج الملح والمصنوعات الجلدية وبناء السفن فكانت عبر تاريخها الطويل مدرسة صناعية كبري ([٧٠]).

السكان والمساحة

يبلغ تعداد سكان المحافظة التقديري في عام ٢٠٠٣ ١،١ مليون نسمة، يتواجد منهم بالقطاع الريفي للمحافظة ٦٩١،٦٨٧ نسمه بنسبه ٧٢,٥% ويبلغ معدل الزيادة السكانية للمحافظة ٢,٠٩%.

في حين تبلغ المساحة الكلية للمحافظة ١٠٢٩ كم٢ تمثل ٥ % من المساحة الإجمالية لمنطقة الدلتا وتمثل ١ % من المساحة الإجمالية للجمهورية؛ كما تبلغ المساحة المأهولة ٥٨٩,٢٠ كم٢ منها بالقطاع الريفي ٥٤٦,٤ كم٢ بنسبة ٩٢,٧ % وتبلغ المساحة المنزرعة بالمحافظة (١١٥٨٩٢ فدان) وتشتهر بزراعة القمح والذرة والقطن والأرز والبطاطس والليمون والعنب والدلماطم(٢١).

التكوين الإداري:

تتكون المحافظة من ٤ مراكز إدارية ، ١٠ مدن أربع مدن حواضر هي دمياط وفارسكور وكفر سعد والزرقا ، وست مدن إدارية هي رأس البر وعزبة البرج والروضة وكفر البطيخ وميت أبو غالب والسرو، و ٣٥ وحدة محلية قروية ، و ٥٩ قرية و ٧٢٢ كفر ونجع بإجمالي ٧٨٢ تجمع سكنى ريفي(٢٢).

النشاط الاقتصادي:

يعتبر النشاط الاقتصادي من أفضل الأنماط الاقتصادية إذ يتسم بالتنوع ويرتكز على العنصر البشرى؛ ويقوم النشاط الاقتصادي في دمياط على وحدات إنتاجية صغيرة معظمها يملكها ويديرها القطاع الخاص فقد أخذت المحافظة شهرتها في قطاعات الصناعات الحرفية وفى مقدمتها صناعة الأثاث والألبان وتعليب الأسماك والزيوت والصابون والخشب المضغوط ومضارب للأرز ومطاحن للقمح .

وتمتلك دمياط قدرات تنافسية عالية في الصناعات الحرفية للقطاع الخاص حيث صناعة الأساس ومنتجات الألبان والمنسوجات والحلويات واستخراج الأملاح والأحذية والمصنوعات الجلدية ، وتتوزع هذه الصناعات علي مراكز المحافظة ولكن بنسب مختلفة حيث تستأثر دمياط بحوالي ٩٠% من الصناعات وفارسكور بحوالي ٦%وكفر سعد والزرقا بحوالي ٢% لكل منهما ، أما قطاع الأعمال العام الصناعي فيشارك بصناعات مختلفة في دمياط منها شركة دمياط للغزل والنسيج وشركة مصر للألبان وشركة أدفينا للأغذية المحفوظة وشركة فارسكور للخشب المضغوط ومصنع الأعلاف بكفر سعد(٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن بالمحافظة أسطولاً للصيد يبلغ حوالي ٥٠ % من إجمالي أسطول الصيد على مستوى الجمهورية وبها ترسانة لبناء السفن ،كما طرأت تغيرات علي محافظة دمياط منذ افتتاح ميناء دمياط الجديدة سنة ١٩٨٦ والذي يعتبر ميناء تباديليا لميناء الإسكندرية وتنمية نقل الحاويات وحقق طفرة كبيرة كميناء ترانزيت به أكبر مساحة حاويات في موانئ مصر.

وبالمحافظة منطقة صناعية حرة بجوار الحد الشرقي لميناء دمياط علي مساحة ١٩٠ فدان مخصصة لإقامة مشروعات صناعية تصديرية ومنطقة صناعية أخري جنوب مدينة دمياط الجديدة علي مساحة ٣٠٠ فدان.

ومما يميز محافظة دمياط أنها تضم أقدم منتجع علي شواطئ مصر يتميز بموقع وطابع فريد وهو مصيف رأس البر حيث يلتقي نهر النيل بالبحر المتوسط بمنطقة اللسان الشهيرة علي شكل مثلث ويمتاز مصيف رأس البر باعتدال جوه وجفافه ، وقد شهد المصيف تطورا كبيرا جعله في مقدمة مصايف الجمهورية حيث لا توجد مصانع ولا مصادر لتلوث البيئة(٧٤).

التعليم في دمياط :

تضم المحافظة عددا من الكليات والمعاهد المتوسطة والعليا، ١٩ مركزا للتدريب المهني ويبلغ عدد مدارس التعليم قبل الجامعي ٦٥٧ مدرسة للتعليم العام منهم بالقطاع الريفي ٤٠٣ مدرسة بنسبة ٦ % وبالتعليم الأزهري ٥٦ مدرسة منهم بالقطاع الريفي ٢٨ مدرسة بنسبة ٥٠% من المدارس، وبدمياط كليات تتبع جامعة المنصورة وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء فرع جامعة المنصورة بدمياط عام ٢٠٠٧ في مدينة دمياط الجديدة.

ويوضح الجدول التالي عدد المدارس وعدد الطلاب المقيدين بها في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي بمحافظة دمياط بدءا من مدارس التعليم ما قبل المدرسي وحتى التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة.

جدول (١) يبين عدد المدارس والطلاب بمحافظة دمياط
في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (٧٥)

نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
مدارس التعليم ما قبل المدرسي	١٠٨	١٤٦٦٢
المدارس الابتدائية	٣٠٠	١١٣٣٥١
المدارس الإعدادية	١٦٦	٥٨٢٧٢
المدارس الثانوية	٤٧	٢٥٥١٢
مدارس التعليم الصناعي	٢٤	٢٣٦٤٢
مدارس التعليم الزراعي	٤	٤١١٢
مدارس التعليم التجاري	٥٣	١١٠٩٥

التعليم الجامعي:

أنشئت جامعة المنصورة في عام ١٩٧٣ بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩ باسم جامعة شرق الدلتا، ثم عدلت التسمية في عام ١٩٧٣ لتصبح جامعة المنصورة، وتأتي جامعة المنصورة في المركز السادس بين جامعات مصر من حيث النشأة ويشغل حرم الجامعة مساحة ٣٠٠ فدان بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية، وتضم جامعة المنصورة ١٩ كلية منها ٤ كليات بفرع الجامعة بمدينة دمياط وهي التربية والعلوم والتربية النوعية والفنون التطبيقية بالإضافة إلي فصول دراسية لكليات التجارة والزراعة والآداب (٧٦).

وقد أنشئت كلية التربية بدمياط بموجب القرار الوزاري رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٧٦ وبدأت الدراسة بها في العام الجامعي ١٩٧٧/١٩٧٦ ، ثم أنشئت كلية العلوم بدمياط بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٥ وبدأت الدراسة بها في العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٥، أما كلية التربية النوعية بدمياط فقد تم إنشاؤها في ١٩٩١/٩/١٩ وكانت تابعة لوزارة التعليم العالي ثم صدر قرار الجمهوري رقم ٣٢٩ في ١٩٩٨/١/١ بضمها لجامعة المنصورة وأخيرا أنشئت كلية الفنون التطبيقية بدمياط بموجب القرار الجمهوري رقم ٩١١ لسنة ٢٠٠٣ وبدأت الدراسة بها في العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بالإضافة إلي فصول دراسية لكليات التجارة والزراعة والآداب (٧٧).

ويوضح الجدول التالي أعداد الطلاب المقيدين بكليات جامعة المنصورة بدمياط (٧٨)

جدول (٢) يبين أعداد الطلاب المقيدين في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

الكلية	أعداد الطلاب		إجمالي	نسبة المقيدين بكل كلية إلي إجمالي المقيدين بالجامعة
	طالب	طالبة		
التربية	١٢٨٥	٧١٠٨	٨٣٩٣	%٧,٤
العلوم	٥٣٤	٦٠٤	١١٣٨	%١
التربية النوعية	٥٩٧	٩٦٩	١٥٦٦	%١,٣
الفنون التطبيقية	١٥١	١٤٥	٢٩٦	%٠,٢
فصول التجارة	٢٧٥٣	٢١٧٥	٤٩٢٨	%٤,٣
إجمالي	٥٣٢٠	١١٠٠١	١٦٣٢١	%١٤,٢

ويوضح الجدول التالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات جامعة المنصورة بدمياط (٧٩)

جدول(٣) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات جامعة المنصورة بدمياط

الكلية	أعضاء هيئة التدريس	المعاونون	إجمالي
التربية	٧٩	٤٥	١٢٤
العلوم	١١٩	٦٠	١٧٩
التربية النوعية	١٧	٦٢	٧٩
الفنون التطبيقية	١٠	١٠	٢٠
إجمالي	٢٢٥	١٧٧	٤٠٢

أما جامعة الأزهر فهي واحدة من أقدم جامعات العالم وأعرقها وقد أسست في العصر الفاطمي قبل أكثر من ألف سنة ومنذ ذلك الوقت ظلت منبرا علميا وفقهيا حتى تم إعادة تنظيمها في أعقاب ثورة يوليو حيث أضيفت إلي الأزهر كليات ومعاهد تخصصية إلي تخصصاته التقليدية كالشريعة والفقه وعلوم الدين .

وقد افتتحت جامعة الأزهر كليتين لها بمحافظة دمياط وهما كلية الدراسات الإسلامية والعربية وكلية الطب بنين بالإضافة إلي المستشفي الجامعي التابع لكلية الطب بمدينة دمياط الجديدة.

وقد أنشئت كلية الدراسات الإسلامية والعربية كما أنشئت كلية الطب بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٠ علي أن تتبع كلية الطب بنين بالقاهرة ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحويل فرع كلية الطب بنين بدمياط الجديدة ليكون كلية مستقلة تتبع جامعة الأزهر .

ويوضح الجدول (٤) أعداد الطلاب المقيدين بكليات

جامعة الأزهر بدمياط (٨٠)

الكلية	الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	إجمالي
الدراسات الإسلامية والعربية	١٦٣٨	١٠٨٣	١٠٢٤	٨٢٧	٠	٠	٤٥٧٢
الطب	٧١	٦٠	٤٩	٧٨	١٥	٣٩	٣١٢
إجمالي	١٧٠٩	١١٤٣	١٠٧٣	٩٠٥	١٥	٣٩	٤٨٨٤

ويوضح الجدول (٥) عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات جامعة الأزهر بدمياط ([٨١])

الكلية	أعضاء هيئة التدريس	المعاونون	إجمالي
الدراسات الإسلامية والعربية	٣٣	٤٥	٧٨
الطب	٦٣	١٣٥	١٩٨
إجمالي	٩٦	١٨٠	٢٧٦

ويتبع كلية الطب بدمياط مستشفي جامعة الأزهر بدمياط الجديدة وهي إحدى المؤسسات التي تقدم خدماتها لسكان محافظة دمياط وقد بدأ تشغيلها في ١٩٩٩/١٠/٣١ وكان افتتاحها الرسمي في ٢٠٠٠/٨/١٠ وتقدم الخدمات الصحية من خلال العيادات الخارجية والأقسام الداخلية المتعددة .

ويبين الجدول (٦) أعداد العاملين من الأطباء وهيئة التمريض والإداريين بمستشفي دمياط الجامعي حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠ ([٨٢])

العاملون	العدد
الأطباء	٨٠
الأخصائيون	٦
هيئة تمريض وفنيون	١٤٦
عاملون	٢١٧
إجمالي	٤٤٩

ويتضح من الجدول (٧) بيان بحركة العيادة الخارجية والأقسام الداخلية بمستشفي دمياط الجامعي حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠ (٨٣)

العيادات			العدد
العيادة الخارجية	المترددون		٤٨٩٣٥
	عمليات صغري		١٠٠٢
	دخول		٢٥٠٧
الأقسام الداخلية	مجاني	عدد الأسرة	١٤٢
		دخول	٥١٤٨
		خروج	٥٠٤٧
	اقتصادي	عدد الأسرة	٢٦
		دخول	٣٣٦
		خروج	٣١٧

دور التعليم الجامعي في مجال خدمة المجتمع بمحافظة دمياط :

تجدر الإشارة إلي أن رئيس جامعة المنصورة له ثلاثة نواب وفقا لقانون تنظيم الجامعات أحدهم لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة كما أن لكل عميد من عمداء كليات الجامعة ثلاثة وكلاء أحدهم أيضا لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة باستثناء الكليات التي نشأت حديثا لعدم توافر أساتذة بها لشغل تلك الوظيفة.

أما جامعة الأزهر فقد تجاهل هيكلها التنظيمي وظيفة نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة حيث حدد قانون الأزهر أربعة نواب لرئيس الجامعة الأول لشؤون الدراسة والتعليم وشؤون الطلاب والثاني للدراسات العليا والبحوث والثالث لإدارة فروع الجامعة بالمحافظات والرابع لمعاونة رئيس الجامعة في إدارة فرع جامعة الأزهر للبنات ، كما لا توجد أيضا بكليات جامعة الأزهر وظيفة وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وبتحليل واستقراء التقارير المختلفة التي توثق لأنشطة كليات الجامعتين بمحافظة دمياط في مجال قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة علي مدار سبع سنوات من العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٨٤) يتبين أن أنشطة خدمة المجتمع التي قامت بها تلك الكليات يمكن تصنيفها كما يلي:

الندوات والمؤتمرات:

ويتمثل ذلك في عقد بعض الندوات والمؤتمرات التي تتراوح بين تلك العلمية الأكاديمية التخصصية مثل تلك المؤتمرات والندوات التربوية التي تعقدها كلية التربية أو المؤتمرات العلمية في مجال البيئة والتلوث والبكتيريا وغيرها التي تعقدها كلية العلوم .

وهناك أيضا الندوات الثقافية التي تعقد في مناسبات خاصة مثل تلك الندوات التي تعقد في شهر أكتوبر بمناسبة حرب أكتوبر المجيدة والتي يدعي للحديث فيها بعض ضباط القوات المسلحة السابقين الذين شاركوا في الحرب، أو بعض الندوات التي تعقد في مناسبات دينية مثل فضل شهر المحرم أو الصيام في رمضان ويدعي للحديث فيها عدد من دعاة الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف.

بالإضافة أيضا إلي الندوات الأدبية التي يدعي فيها بعض الشعراء وتتم بالتعاون بين نوادي الأدب بقصور الثقافة بدمياط ونوادي الأدب بتلك الكليات حيث يتم التواصل بين المواهب الشابة من طلاب وطالبات الكليات من ناحية وكبار الشعراء والأدباء بدمياط من ناحية أخري.

المحاضرات التثقيفية:

وتتنوع تلك المحاضرات حول موضوعات سياسية واقتصادية وتربوية ودينية وبيئية، وهي نوعان:

١. محاضرات داخلية تقدم لطلبة تلك الكليات وتتمثل في دعوة بعض الشخصيات العامة أو أعضاء هيئة التدريس للحديث مع الطلاب حول موضوع معين، مثل الإدمان أو المشروعات الصغيرة للشباب أو المحاضرات الدينية.

٢. محاضرات خارجية يدعي فيها أعضاء هيئة التدريس بتلك الكليات لإلقاء محاضرات في جهات خارجية مثل بعض المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية وبعض الجهات الأخرى مثل مركز النيل ومركز الإعلام وبعض مراكز الشباب بالمحافظة.

ومن أمثلة المحاضرات التي يلقيها أعضاء هيئة التدريس بتلك الجهات تبعا لتخصصاتهم المختلفة:

تلوث الهواء، تلوث الغذاء، التأثير الضار للبكتيريا، أنفلونزا الطيور، تنمية الحس البيئي للطلاب، التعاطي والإدمان، الأمية، التسرب من التعليم، التعليم والبطالة واحترام قيمة العمل اليدوي، المشكلة السكانية، ثقافة العمل التطوعي... وغيرها.

الأنشطة البيئية:

حيث اعتادت بعض الكليات علي عقد ما يعرف **بالأسبوع البيئي** بها حتى وصل إلي عامه الحادي عشر بكلية التربية بدمياط في العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وعامه الثالث بكلية العلوم في نفس العام، ويتم بالتعاون مع بعض الجهات الخارجية مثل هيئة شؤون البيئة وقصور الثقافة ومركز النيل

والإعلام وإدارات شؤون البيئة بالتربية والتعليم بالمحافظة، وتمارس العديد من الفعاليات خلال الأسبوع البيئي من نظافة وتشجير وتجميل وعمل مجلات حائط وأنشطة فنية وندوات ورحلات وقوافل طبية...وغيرها.

كما عقد **مشروع اخدم بيئتك** وقد تم تنفيذ هذا المشروع في كلية التربية بدمياط على مدار سنتين وذلك ببعض قري المحافظة مثل العبيدية بمركز فارسكور وقرية بمركز الزرقا ، وقد تضمن عدة فعاليات وأنشطة منها قوافل طبية بشرية وقوافل طبية بيطرية وتشجير ونظافة لبعض المناطق والقيام بأنشطة ومسابقات وندوات رياضية وثقافية بالتنسيق مع نوادي الشباب بتلك القري.

التدريب والتقويم:

وتتم الدورات التدريبية بالتعاون مع بعض الجهات التي تطلب من بعض الكليات مساعدتها في عقد مثل تلك الدورات بتوفير أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريب بالإضافة إلي المحتوي التدريبي.

وتتم معظم تلك الدورات بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم بالمحافظة وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار وكذلك وحدة تحسين التعليم التابعة للبنك الدولي بدمياط مثل :

- تأهيل معلمي فصول محو الأمية .
- دورات تدريبية في اللغة الانجليزية.
- دورات تدريبية في لغة الإشارة للمعاقين سمعيا.
- التدريب التربوي للمعلمين القدامى لبرامج محو الأمية .
- تدريب المعلمين وكوادر التربية والتعليم المتقدمين لشغل وظائف أعلي.
- تدريب مديري المدارس والمعلمين علي المعايير القومية للتعليم، وكذلك علي تطبيق منظومة التقويم التراكمي الشامل.
- دورات تدريبية في اللغة العربية لغير الناطقين بها .
- دورات تدريبية لرفع مستوي الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس المحافظة .

أما برامج التقويم التربوي لمعلمي وزارة التربية والتعليم فتتم بالتنسيق مع المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي حيث قامت عدة لجان من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بدمياط بتقويم أداء معلمي ومعلمات المراحل قبل الجامعية في مختلف التخصصات بمدارس المحافظة .

الزيارات الميدانية:

تقوم بعض الكليات من خلال اتحاد الطلاب أو الأسر الطلابية بها بتنظيم زيارات ميدانية لمواقع العمل والإنتاج بالمحافظة يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلاب بهدف إطلاع الطلاب علي ما يجري بمواقع الإنتاج أو لربط الطلاب بمؤسسات المجتمع أو لتشجيع الطلاب علي العمل التطوعي وخدمة المجتمع مثل زيارة ميناء دمياط الجديدة والمنطقة الصناعية بدمياط الجديدة وبعض المستشفيات والمستوصفات الطبية والنوادي الاجتماعية بالمحافظة .

كما تقوم معظم الكليات بتنظيم زيارات دورية إلي دور رعاية الأيتام (المؤسسة الاجتماعية للبنات بدمياط) حيث يقدمون للأطفال المساعدات والملابس والحلوى، وكذلك زيارات إلي وحدة علاج الأورام والمستشفي التخصصي بدمياط.

المشروعات البحثية

وتتمثل في دعم الكليات لبعض المشروعات البحثية التي تستهدف خدمة المجتمع المحلي ومن أمثلة تلك المشروعات:

- دور كليات التربية في التوعية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة في مصر.
- برامج تعليم الكبار في ضوء تحديات العصر ومتطلبات البيئة في محافظة دمياط دراسة تقويمية.
- عزبة البرج وقري الصيد في الفترة من ١٩٣٠ حتى ٢٠٠٠ .

محو الأمية

حيث أقرت كلية التربية مشروع التعاقد الحر وذلك للسماح لطلاب الكلية بالمشاركة في هذا المشروع والذي يستهدف طرح حلول غير تقليدية للقضاء علي مشكلة الأمية بحيث يقوم الطالب باستقطاب مجموعة من الأميين من أهله وجيرانه ومعارفه ويتولي محو أميتهم علي أن يتسلم الكتب الدراسية وكتاب دليل المعلم مع صرف مكافأة من الهيئة عن كل دارس يجتاز الامتحان الذي يعقد بمعرفة الهيئة، ورغم الأهمية الكبرى لهذا المشروع إلا أنه لا توجد أرقام توثيقية لأعداد الأميين الذين قام طلاب الكلية بمحو أميتهم.

كما تعقد دورات محو الأمية علي مدار العام الدراسي حيث تلزم الكلية طلاب الفرقة الثالثة شعبة التعليم الابتدائي بالانتظام في التدريس بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة دمياط لمدة ثلاثة أسابيع لكل طالب ويعد ذلك الجزء العملي من مادة تعليم الكبار وخدمة البيئة التي يدرسها الطلاب.

الخدمات الصحية:

تتمثل الخدمات الصحية للتعليم الجامعي بمحافظة دمياط فيما تقدمه مستشفي جامعة الأزهر التابعة لكلية طب بنين بدمياط من خدمات مختلفة.

ويوضح الجدول (٨) خدمات مستشفي جامعة الأزهر بدمياط الجديدة مقارنة بالمستشفيات العامة والتخصصية بمحافظة دمياط خلال عام ٢٠٠٢ :([٨٥])

البيان	العدد	النسبة المئوية %
الأسرة	١٥٧	٦,٦
الأطباء	١٩٩	١٩,٢
هيئة التمريض	١١٢	٥,٣
مرضي العيادة الخارجية	٥٧٨٣٥	٤,٢ من جملة المرضي
مرضي الأقسام الداخلية	٤٢٧٥	٤,٠ من جملة المرضي

المعارض الفنية:

وتتم أحيانا بالتعاون مع هيئة قصور الثقافة بدمياط ويتم فيها تنظيم معارض بيئية وفنون تشكيلية من رسم وتلوين.....وغيرها من الأنشطة.

نتائج البحث

يتبين من العرض السابق ما يلي:

- تتنوع مجالات خدمة المجتمع التي تقوم بها كليات جامعتي المنصورة والأزهر بدمياط ما بين تلك التي يقع عبء تنظيمها علي إدارات الكليات مثل الندوات والمؤتمرات والتدريب والتقويم وتلك التي تتم بمبادرات فردية من أعضاء هيئة التدريس كالمحاضرات التثقيفية والمشروعات البحثية ، وتلك التي يقوم بها الطلاب مثل المعارض الفنية والأنشطة البيئية والزيارات الميدانية.
- تتميز بعض الكليات الأقدم في النشأة بتنوع وغزارة الخدمات والأنشطة التي تقوم بها في خدمة المجتمع مثل كليتي التربية والعلوم بينما تتضاءل تلك الأنشطة في الكليات حديثة النشأة.

- تمثل بعض الأنشطة شكلا متميزا للتفاعل بين الجامعة والمجتمع مثل المحاضرات والندوات التي يدعي فيها بعض رموز المجتمع للتواصل مع طلاب الجامعة وتلك التي يدعي فيها أساتذة الجامعة للتواصل مع قطاعات المجتمع خارج أسوار الجامعة.
- تقدم بعض الأنشطة خدمات ملموسة وحية يشعر بها المجتمع المحلي في دمياط مثل الأنشطة البيئية والخدمات الصحية والتدريب.

ولكن يمكن ملاحظة بعض السلبيات علي أداء التعليم الجامعي لدوره في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط ومنها:

- لا توجد آليات واضحة لخدمة البيئة بكليات الجامعة بمحافظة دمياط.
- لا توجد روابط رسمية قوية بين قطاع شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومؤسسات المجتمع المحلي.
- تنطلق معظم أنشطة خدمة المجتمع من مبادرات فردية لبعض أعضاء هيئة التدريس أو القيادات ولكن لا توجد خطة إستراتيجية بعيدة المدى سواء لدي الكليات الجامعية ذاتها بدمياط أو لدي مؤسسات المجتمع المحلي لاستغلال إمكانات الجامعة في خدمة المجتمع المحيط.
- تركز بعض أنشطة خدمة المجتمع والتي تقوم بها كليات الجامعة بدمياط علي الجانب النظري وأحيانا الشكلي والإعلامي من قبيل المؤتمرات والندوات التي يحضرها كبار المسؤلين وتلقي فيها الكلمات الترحيبية وتلتقط فيها الصور التذكارية دون أن يكون هناك ترجمة فعلية في شكل خدمات ملموسة للمجتمع المحيط.
- رغم وجود مستشفي جامعي تابع لكلية الطب بنين بجامعة الأزهر بدمياط إلا أن الخدمات الصحية المقدمة منه للمجتمع ليست علي الوجه المطلوب حيث لا تزيد خدمات مستشفي جامعة الأزهر بدمياط الجديدة عن نسبة ٤% من إجمالي الخدمات التي تقدمها المستشفيات العامة والتخصصية بمحافظة دمياط، وربما يرجع ذلك إلي حداثة إنشاء الكلية والمستشفي وعدم توافر الإمكانات المادية والبشرية الكافية التي تمكنها من تقديم خدمات أكبر للمرضي بدمياط.
- تبقي نتائج الأبحاث والمشروعات البحثية التي تقدمها كليات الجامعة بدمياط حبيسة الأدراج والمكتبات ولا تتخذ إجراءات عملية للاستفادة مما توصلت إليه من نتائج لخدمة المجتمع المحلي بدمياط.
- أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة بدمياط منقلون بالأعباء التدريسية إلي جانب واجباتهم البحثية وبالتالي فإن البعض لا يجد الوقت للقيام بأنشطة خدمة المجتمع.

التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط

يعد التعليم الجامعي هو الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية في المجتمع وتوجيه فعالياته ، إنه المدخل الرئيسي للوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ومن ثم الهوية الحضارية لأي مجتمع من المجتمعات تبنى على أساس الزيادة في هذا الرصيد الاستراتيجي وحسن توظيفه على المستوى المأمول.

فالجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته ، وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ، ومصدر الإلهام لتطبيق النظريات العلمية وصولاً إلى أرقى صورة في خدمة المجتمع.

ومن ثم فلم يعد هناك أي شك في أن الجامعة عليها أن تلتزم بأداء الخدمة العامة باعتبارها إحدى مسئولياتها ، ومشكلة البحث الحالي هي تحديد تلك الأساليب التي تناسب التعليم الجامعي بمحافظة دمياط والتي يمكن من خلالها تحسين مستوى أداء هذه الخدمة.

الفلسفة والمبادئ الخاصة بالتصور المقترح

- إلقاء الضوء على دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية من خلال أحد الوظائف الرئيسية التي أتفق خبراء التعليم الجامعي على إسنادها للجامعات الحديثة (خدمة المجتمع) وفي ذلك دلالة على علاقة التكامل بين هذه الوظيفة المهمة وشمول تأثيرها على قضايا بناء التنمية (تأكيد التكامل بين الفكر والعمل والإنتاج).
- مؤسسات التعليم الجامعي توجب عليها الالتزام بخدمة المجتمع ، فالجامعة هي المكان الذي تلقى فيه القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاهتمام الكافي والمستمر ، كما أنها هي المكان الذي يمكن أن تلقى فيه هذه القضايا أفضل ما يمكن من استجابة.
- لم يعد هناك أي مجال للشك في أن الجامعة عليها أن تلتزم بأداء الخدمة العامة باعتبارها إحدى مسئولياتها ، والمشكلة اليوم هي تحديد تلك الأساليب التي تناسب الجامعة والتي يمكن من خلالها أداء هذه الخدمة.
- أن الجامعة يجب أن تشعر بالتزامها في أن تعمل باعتبارها جزءاً متكاملاً في بناء المجتمع الذي تخدمه ، وأن عليها أن تسير على إيقاع مجتمعها وأن توفر لهذا المجتمع نمطاً مختلفاً من أنماط الحياة وعليها أن تسعى لتحقيق هذا الهدف بكل جدية وإيجابية.

أهداف التصور المقترح

- إبراز المعالم الأساسية التي تحدد دور التعليم الجامعي في القدرة على المشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط كتأكيد للمكانة الحضارية المأمولة لهذا القطاع المهم من التعليم.

- إيضاح أن وظيفة خدمة المجتمع تربط الجامعة بروابط وثيقة مع المجتمع المحلي الـذي تتواجـد فيه.
- استغلال إمكانات الجامعة المادية والبشرية استغلالا جيدا في خدمة المجتمع المحلي ولا تقتـصر علي البحث العلمي والتدريس.
- تقديم أساليب مقترحة للجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج البحث الحالي مثل مؤسسات المجتمع المحلي بمحافظة دمياط والقائمين علي التعليم الجامعي بالمحافظة وأعضاء هيئة التدريس.

آليات ووسائل تنفيذ التصور المقترح

أولاً : التنمية الاقتصادية

- يتم عمل دراسات ومسوح لاحتياجات المجتمع المحلي وتحديد المجالات التي يمكن لكـل كليـة حسب اختصاصها الإسهام فيها.
- توثيق التعاون بين كلية الزراعة ومديرية الزراعة بمحافظة دمياط وذلك لإجراء البحوث الزراعية لزيادة خصوبة الأرض ولمواجهة أمراض النبات ولاستنباط أنواع جديد من النباتات.
- تكلف كل كلية ببحث مشكلات موقع معين أو أكثر من مواقع العمل والإنتاج التي تدخل في دائرة اختصاصها ، كما تؤدي تجاربها بشأن تطوير الإنتاج وتحقيق التنمية المنشودة من خـلال هـذا الموقع.
- التوجه نحو إنشاء وحدة ذو طابع خاص متعددة التخصصات وخاصة المجالات التي تشتهر بهـا المحافظة ، بحيث يكون من شأنها تقديم الاستشارات وإجراء البحوث والدراسات والتجارب التي تتصل بكل مواقع العمل والإنتاج مع وجودة قسم لتسويق الخدمات الجامعية.
- ربط البحوث والدراسات العلمية التي تجرى داخل الكليات بالشركات والمؤسسات الإنتاجية لترشيد الجهد ولتفعيل البحث والإنتاج ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال بروتوكولات واتفاقيات تعاون بـين الكليات والمؤسسات والشركات.
- دعوة المصانع والمؤسسات الإنتاجية بالمحافظة لإنشاء وحدات للبحث والتطوير بهـا ، لتكـون بمثابة حلقة وصل بين هذه المؤسسات والكليات لدعم أنشطة ومجالات خدمة المجتمع المتنوعة.
- دعم العلاقة التبادلية بين الجامعة والمجتمع ويمكن تحقيق ذلـك مـن خـلال توسـيع مـشاركة الشخصيات العامة في مجالس الكليات على اختلاف تخصصاتها.
- الاستعانة ببعض المتخصصين وكبار العاملين في قطاع العمل المختلفة لإلقاء بعض المحاضرات والاستعانة بهم في الدروس العملية ببعض الكليات.

- إقرار نظام للتفرغ لبعض أعضاء هيئة التدريس ليتم انتدابهم للعمل كمستشارين فنيين أو خبراء أو مشرفين على خطوط الإنتاج بالمصانع والمؤسسات الإنتاجية بالمحافظة ، على يتم عقد اتفاق بين الكلية والجهة المستفيدة ويتم بموجب هذا الاتفاق حصول الكلية على نصيب مادي محدد من قيمة المكافآت التي سيتلقاها عضو هيئة التدريس.
- أن تشجع كل كلية أعضاء هيئة التدريس بها على إجراء بحوث ميدانية تتصل بخدمة المجتمع واحتياجاته.
- تخصيص نسبة أكبر ضمن معايير الترقيات لأعضاء هيئة التدريس لأنشطة خدمة المجتمع لتشجيع عضو هيئة التدريس علي الاهتمام بها إلي جانب ما يقوم به من أبحاث.
- إقامة روابط وثيقة مع مختلف قطاعات المجتمع في دمياط وتشجيعها علي طلب مشاركة الجامعة في حل مشكلاتها.

ثانياً : التنمية الاجتماعية

- جعل المنشآت الجامعية متاحة الاستغلال للمجتمع المحلي وإزالة العقبات البيروقراطية التي تحول دون ذلك.
- استحداث مقرر عملي للخدمة العامة يكون جزءا من متطلبات التخرج للطلاب يلتزم الطالب فيه بالقيام بأنشطة متنوعة في خدمة المجتمع تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع طلاب الجامعة علي الانخراط في الأنشطة التطوعية التي تستهدف خدمة المجتمع المحيط.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لإكسابهم أساليب وفنيات المشاركة في خدمة المجتمع.
- أن تشارك الكليات في برامج المنظمات والجمعيات الأخرى في المجتمع والمشاركة معها في برامج تنمية البيئة المحلية.
- توفير المزيد من الاعتمادات المالية في ميزانية الجامعة لتوجيهها لأنشطة خدمة المجتمع المحلي بمحافظة دمياط.
- توفير الإمكانات اللازمة التي قد تتطلبها أنشطة خدمة المجتمع سواء لأعضاء هيئة التدريس أو المجتمع.
- يقوم طلاب كلية التربية " دراسات عليا تخصص التربية الخاصة " بالمشاركة مع مدارس التربية الخاصة وأولياء الأمور في رعاية الأطفال ذو الاحتياجات الخاصة.
- تشارك الكليات في جميع الأنشطة والمناسبات العامة للمحافظة.

ثالثاً : التنمية الثقافية

- عقد ندوات ولقاءات ثقافية في رحاب الكليات.
- تقوم الكليات بتنظيم برامج تثقيفية للموضوعات الهامة مثل التربية السكانية.
- استخدام مسرح وقاعات الكليات للمحاضرات العامة والأنشطة الثقافية للطلاب والأهالي.
- فتح الكليات لمعاملها وخاصة معامل الكمبيوتر والانترنت بحيث تكون متاحة لاستخدام الجمهور.
- فتح الكليات مكتباتها للجمهور مع وضع نظاماً للقراءة بالمكتبة والاستعارة الخارجية.

رابعاً : التنمية الصحية

ويمكن أن تتم من خلال كلية طب ومستشفى جامعة الأزهر بدمياط من خلال عمل بروتوكولات تعاون مع مديرية الشئون الصحية بدمياط بحيث يتم عمل الأتي:

- تقديم الخدمات الطبية لأفراد المجتمع لتحقيق مستويات صحية جيدة لهم.
- عقد دورات تدريبية للعاملين في المجال الصحي (المستشفيات والوحدات الصحية أتابعة لمديرية الشئون الصحي بدمياط) لرفع مستوى كفاءتهم فيؤدي ذلك لتحسين الأوضاع الصحية بالمحافظة.
- تنظم المستشفى الجامعي منح تدريبية كل عام يتم قبول عدد معين من الأطباء وخاصة التخصصات الدقيقة حتى يتم تدريبهم على أحدث منجزات الطب في علاج الأمراض الخطيرة.
- تنظيم قوافل طبية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب وخاصة القرى المنتشرة في أرجاء المحافظة لتقديم الخدمات الصحية.
- نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع للحد من انتشار الأمراض والأوبئة.

خامساً : مواجهة مشكلة البطالة

- توفير قنوات اتصال بين الكليات والمؤسسات الإنتاجية بالمحافظة وذلك يتم تدريب الطلاب بمواقع العمل خلال فترة الصيف ، وإقناع أصحاب هذه المؤسسات أو القائمين على إدارتها بتعيين بعض الخريجين وخاصة الطلاب الأوائل كمساهمة في حل مشكلة البطالة.
- توفير نظام التدريب التحويلي للخريجين القدامى وخاصة على المهن والوظائف التي يزداد الطلب عليها من خلال نظام الدراسات الحرة.

الهوامش والمراجع

[1]) علي عبد الرؤوف نصار : معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر، ٢٠٠١، ص ٣.

[2]) أحمد ربيع عبد الحميد ، : دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع، دراسة مطبقة على جامعة المنصورة، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ٥٨، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٨٥.

[3]) عبد الله بو بطانة: الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية ، عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويت ، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني ١٩٨٨، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

[4]) محمد عبد الحميد إبراهيم ، دراسة تقويمية لمركز معوقات الطفولة بجامعة الأزهر في ضوء دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد الحادي والأربعون، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٨٦.

[5]) **Mohamed, Salah Elzein : Community engagement in South African higher education institutions, *Focus*, Volume 1, Number 3, January 2006.**

[6]) **Perold, Helene: *Community Service in Higher Education*, Final report, Joint Education Trust, Cape Town, 1998, pp.60-61.**

[7]) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق، ص ٢٠٤.

[8]) **Cresson, Patricia H.: Public Service in Higher Education: Practices and Priorities. *ERIC Digest ED284515*, Association for the Study of Higher Education, ERIC Clearinghouse on Higher Education Washington DC.,1985.**

[9]) **Center for Community Service-Learning and the Volunteer Program: *Community Partner Guide to Service-Learning & Volunteerism*, California State University, Northridge, 2000, p.4**

[10]) محمد منير مرسي : الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

[11]) عبد الناصر محمد رشاد : أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والترويج ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٨.

[12]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ : ١٩٣.

[13]) عبد الناصر رشاد: مرجع سابق، ص ٩.

[14]) فاروق عبده فلية وأحمد عبد الفتاح الزكي : معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً ، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م ، ص١٦٥.

[15]) المرجع السابق، ص ١٦.

[16]) محمد محمد عبد الحليم ومحمد علي عزب: دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع المعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٢٨ ، يناير ١٩٩٧، ص ٦٦.

[17]) محمد مالك محمد سعيد: برامج خدمة المجتمع الجامعية دراسة مقارنة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، السنة الخامسة ، العدد ١١ ، ١٩٩٠ .

[18]) أحمد ربيع عبد الحميد :مرجع سابق.

[19]) رمزي أحمد مصطفى: دور التعليم الجامعي في التنمية الزراعية ، دراسة ميدانية بمحافظة كفر الشيخ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية فرع كفر الشيخ ، جامعة طنطا، ١٩٩٦.

[20]) زينب عبد النبي أحمد محمد: دور جامعة قناة السويس في خدمة المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ .

[21]) **Perold, Helene and Omar, Rahmat:** ***Community Service in Higher Education*****, A concept paper, Joint Education Trust, Cape Town , 1997.**

[22]) ناجي عبد الوهاب هلال: دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بقنا ، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٩.

[23]) جبل حامد على حسن: إدارة مشروعات خدمة المجتمع وتنمية البيئة في جامعة طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية فرع كفر الشيخ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٠.

[24] أسياد محمد عوض : دور عضو هيئة التدريس بكليات التربية في خدمة المجتمع في ضوء التحديات التربوية المعاصرة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣ .

[25]) **Irena Leliugiene, Viktorija Barsauskiene:** ***The university role in community development: responding to challenges of globalization*****, Conference paper presented at the European Conference on Educational Research, University of Hamburg, 17-20 September 2003.**

[26]) عبد الناصر محمد رشاد : مرجع سابق.

[27]) إبراهيم عبد الرافع السمدوني وسهام ياسين أحمد : تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية ، كلية التربية، جامعة الأزهر ، العدد ١٢٧، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ص١٧-٧٢.

[28]) **Maria N. Gravani:** ***Universities as providers of in-service training for teachers: the case of Greece*****, Paper presented at the European Conference on Educational Research, University College Dublin, 7-10 September 2005**

[29]) **Mohamed, Salah Elzein :*op.cit.***

[30]) عبد الناصر محمد رشاد: مرجع سابق، ص ٦٨.

[31]) محمد سيف الدين فهمي: اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها ، رسالة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، العدد الثامن والعشرون، السنة التاسعة، ١٩٨٩، ص ١٣١.

[32]) محمد محمد عبد الحليم ومحمد علي عزب: مرجع سابق، ص ٦٧.

[33]) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

[34]) عبد الناصر رشاد: مرجع سابق، ص ٧٣.

[35]) سمير عبد الوهاب الخويت : التعليم العالي ومستقبل القوى البشرية في دول الخليج العربية ، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الخامسة، العدد السادس، مارس ٢٠٠٢، ص ٥٥.

[36]) رمزي أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص ٢٣ ٢٤.

[37]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق، ص ٧٦ .

[38]) رمزي أحمد مصطفى : مرجع سابق، ص ٣.

[39]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق ، ص ٦٣.

[40]) راجع في ذلك :

- محمد نبيل نوفل : تأملات في مستقبل التعليم العالي، مركز "ابن خلدون" للدراسات الإنمائية، القاهرة ١٩٩٢، ص ٥٥.
- علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

[41]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥.

[42]) محمد وجيه الصاوي: كليات التربية ودور البحث التربوي في خدمة المجتمع في ضوء ثورة المعلومات، مؤتمر دور كليات التربية في إصلاح التعليم ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، في الفترة من ١٢ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٨١-٤٨٢.

[43]) هنداوي محمد حافظ : دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر وبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة كلية التربية بدمياط ، العدد الرابع والثلاثون ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ص ٦١-٦٢.

[44]) سمير عبد الوهاب الخويت : مرجع سابق ، ص ص ٤٤-٤٥.

[45]) حافظ قبيسي : التعليم العالي العربي بين حق المواطن في العلم وحق المواطن في النخبة، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد الرابع والعشرون ، العددان الأول والثاني ، ١٩٩٥ ، ص ٧١.

[46]) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق، ص ١٩٩.

[47]) محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق، ص ١٣٣.

[48])علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧.

[49]) راجع في ذلك مثلا تجربة جامعات جنوب أفريقيا :

- Perold, Helene and Omar, Rahmat: *op.cit.*
- Perold, Helene: *op.cit.*

[50]) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق، ص ١٨٦.

[51]) محمد محمد عبد الحليم ومحمد علي عزب: مرجع سابق، ص ص ٦٧-٦٨.

[52]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق، ص ١٨٨.

[53]) محمد وجيه الصاوي : مرجع سابق، ص ٤٨٨ .

[54]) جمهورية مصر العربية: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢.

[55]) محمد وجيه الصاوي : مرجع سابق، ص ٤٨٩.

[56]) جمهورية مصر العربية: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، مرجع سابق، المادة ٣٠٧، ٢٢٤-٢٢٥.

[57]) المرجع السابق، المادة ٣٠٨، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

[58]) إبراهيم عبد الرافع السمدوني وسهام ياسين أحمد : مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

[59]) أحمد ربيع عبد الحميد: مرجع سابق، ص ٢٠٥.

[60]) محمد محمد عبد الحليم ومحمد علي عزب: مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧٢.

[61]) رمزي أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ٥٥.

[62]) محمد عبد الحميد إبراهيم: مرجع سابق، ص ٨٧.

[63]) محمد محمد عبد الحليم ومحمد علي عزب: مرجع سابق، ص ص ٧٧-٧٨.

[64]) علي عبد الرءوف نصار : مرجع سابق، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

[65]) علاء طه رزق : دمياط في عيون الرحالة أواخر العصور الوسطي ، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد السادس والثلاثون ، ابريل ٢٠٠١ ، ص ٧١.

[66]) حمدي طه دويب : جغرافية الخدمات الصحية الحكومية في محافظة دمياط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بنها، ٢٠٠٦ ، ص ١-٦.

[67]) علاء طه رزق : مرجع سابق، ص ٦٩.

[68]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: وصف دمياط، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧.

[69]) حمدي طه دويب : مرجع سابق ، ص ٦.

[70]) سلوى محمد عزازي : الصناعات التحويلية في محافظة دمياط دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٩٩، ص ١٠.

[71]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: مرجع سابق، ص ٧.

[72]) المرجع السابق.

[73]) عبد المطلب عبد الحميد وأحمد خميس : آفاق الاستثمار في محافظة دمياط، مركز تنمية الإدارة المحلية بالتعاون مع أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٨

[74]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: مرجع سابق، ص ٧.

[75]) الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي بوزارة التربية والتعليم: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، صفحات متفرقة .

[76]) عبد العزيز مخيمر : إستراتيجية مقترحة لتوكيد الجودة بجامعة المنصورة، ضمن مشروع توكيد الجودة والاعتماد بوزارة التعليم العالي، المنصورة، ٢٠٠٥.

[77]) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بجامعة المنصورة: مرجع سابق، صفحات متفرقة.

[78]) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بجامعة المنصورة : تقرير إنجازات جامعة المنصورة للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٣٨.

[79]) المرجع السابق، ص ١٣٣.

[80]) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق بجامعة الأزهر (إدارة المعلومات والإحصاء) : النشرة الإحصائية الإجمالية للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٢٨.

[81]) المرجع السابق، ص ص ٣-٤.

[82]) المرجع السابق ص ١١٣.

[83]) المرجع السابق ص ١١٤.

[84]) تم تحليل تلك الأنشطة اعتمادا علي المصادر التالية :

- التقارير السنوي الشامل لكليات الجامعة بدمياط من العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (حسب ما توافر منها ببعض الكليات).
- التقارير السنوية المقدمة من قطاع شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات الجامعة بدمياط من العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (حسب ما توافر منها ببعض الكليات).
- النشرات الإحصائية الصادرة عن الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بجامعة المنصورة عن الأعوام الجامعية من ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- التقارير السنوية عن إنجازات جامعة المنصورة الصادرة عن الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بجامعة المنصورة عن الأعوام الجامعية من ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

[85]) حمدي طه دويب : مرجع سابق ، ص ١٤٣